The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. ١٠,N.١, P P ٣٥٩-٤٠٧
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٠، العدد١، ٢٠١٨ ص ص ٤٠٧-٣٥٩

The Role of Business Incubators in Supporting Small and Medium Enterprises Experiences Selected and Possibilities for Application in Iraq

دور حاضنات الاعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تجارب مختاره وامكانيات تطبيقها في العراق

(*) م.م شذى سالم دلي

Abstract

Small and medium enterprises is one of the main engines leading and representing the modern trends that have emerged as an alternative strategy for the modern economy, as these institutions are considered the basic nucleus for building the economy absorbs unemployment. The importance of small and medium enterprises stems from its ability to achieve many of the same economic and social nature of the targets, like the creation of more jobs continuity, and talent development, innovation and upgrade the spirit of individual initiative, given the sharp competitive environment in which these institutions are active, and even be able to continue development to meet the competition, as it has recently emerged as the importance of the work developed systems that aim to modernize the concept of supporting small and medium enterprises For example, activation of business incubators, which have a significant role in the development of these institutions through the development and design of innovative initiatives in all sectors that support the development of potential business expansion projects .

This is what makes business incubators seen her on the grounds that it development project integrated for the rehabilitation of medium and small enterprises facilities, and secure the success and continuity, but it is facing a lot of difficulties in many developing countries, including Iraq, which interface with many difficulties in terms of the growth of these incubators because of the situation experienced by the.

(*) جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد.

المستخلص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد المحركات الرئيسية الرائدة وتمثل الاتجاهات الحديثة التي برزت كبديل استراتيجي بالنسبة للاقتصاد المعاصر, كما تعتبر هذه المؤسسات النواة الاساسية لبناء اقتصاد يمتص البطالة ان اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنبع من قدرتها على تحقيق العديد من الاهداف ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي, كخلق فرص عمل اكثر استمرارية, وتنمية المواهب والابتكارات وترقية روح المبادرة الفردية ونظرا للبيئة التنافسية الحادة التي تنشط فيها هذه المؤسسات, وحتى تتمكن من الاستمرار والتطوير لمواجهة المنافسة, برزت مؤخرا اهمية منظومات العمل المستحدثة التي تهدف الى تحديث مفهوم دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة على سبيل المثال تفعيل حاضنات الاعمال التي لها دور كبير في تطوير هذه المؤسسات من خلال تطوير وتصميم المبادرات الابداعية في كل القطاعات التي تدعم تطور مشاريع الاعمال ذات الامكانات التوسعية . هذا ما جعل حاضنات الاعمال ينظر لها على اساس انها مشروع تنموي متكامل لتأهيل مرافق المؤسسات المتوسطة والصغيرة, وتأمين نجاحها واستمراره, الا انها تواجه الكثير من الصعوبات في كثير من الدول النامية ومنها العراق فيما يخص نمو هذه الحاضنات بسبب الاوضاع التي يعيشها العراق .

المقـــدمة:

لقد تصاعد اهتمام الدول المتقدمة و النامية على حد سواء بالمؤسسات الصغيرة، و ذلك إدراكا منها للدور الحيوي و الفعال الذي تلعبه في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدولة وذلك لسهولة تكيفها مع الظروف الامر الذي يجعلها قادرة على رفع الكفاءة الإنتاجية للمشروع وتقليص البطالة و رفع مستوى المعيشة و غير ذلك من الأهداف التي تمثل في مجملها دفعا حقيقيا لعجلة التنمية, وعلى الرغم من اهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الا انها تواجه العديد من المشكلات والعقبات التي تتمثل بإمكانية الوصول الى وفورات الحجم الاقتصادي وضعف الابتكار وعدم توافر الامكانات المادية بالإضافة الى عدم وجود قاعدة بشرية تتمتع بدرجه عالية من المعرفة والكفاءة, واظهرت الدراسات الحديثة اهمية الاهتمام بمتابعة عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتأهيلها ومساعدتها وتوفير الدعم لها مما ادى هذا الى خلق هيئة تحمل على عاتقها مسؤولية توجيه ودعم نشاطها الانتاجي والتسويقي, وتزويدها بمختلف الاليات لتحقيق نجاحات مستقبلية اطلق

على هذه الجهة بحاضنات الاعمال التي اثبتت نجاحها في مساندة ودعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصه في الدول المتقدمة . والعراق يحتاج الى تحسين الجودة الإنتاجية ضمن اطار حاضنات الاعمال, لأنه واجهه العديد من التحديات التي عرقله ادائها لدورها التنموي, وفي هذا الصدى نجد ان العراق دولة تمتلك كل مقومات بناء حاضنات الاعمال والمتمثلة بالموارد المالية والبشرية فضلا عن القبول المجتمعي الذي يعد من المقومات الاساسية لنجاح عمل الحاضنة .

مشكلة البحث

تعاني الصناعات الصغيرة وكما أظهرته التجارب الدولية من أن نسبة كبيرة منها تتعرض للفشل في السنوات الأولى لإنشائها، مما يؤثر سلبا في مستوى الاستخدام والتنويع الاقتصادي في العديد من البلدان على اختلاف معدلات نموها .

اهداف البحث

يهدف البحث الى التعرف على مقومات بناء حاضنات الاعمال وتعزيز دورها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة, ودراسة بعض التجارب العربية والعالمية لتطبيق آلية حاضنات الأعمال وإمكانية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق, واقتراح الحلول التي نراها مناسبه لأطلاق مشاريع حاضنات الاعمال ليكون لها دور حيوي في المجتمع العراقي.

اهمية البحث

يعــود اختيــار هذا الموضــوع لأهمية حاضنات الأعمال والدور التي تلعبه في دعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة, ومدى مساهمتها في تحقيق الاهداف الاقتصادية المتمثلة بتنويع النشاط الاقتصادي, وزيادة معدل نمو الناتج المحلي والاجمالي, وخلق فرص العمل, وتخفيض مخاطر فشل المشروعات الصغيرة في مراحل بدأ النشاط .

فرضية البحث

تشكل الية حاضنات الاعمال مجالا ساندا لتعزيز مسيرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تطوير التنمية الاقتصادية في العراق .

المبحث الاول
مدخل لحاضنات الاعمال

اولاً: حاضنات الاعمال (المفهوم .....النشأة التاريخية)

١- مفهوم حاضنات الاعمال (Business Incubators)

مهما اختلف الباحثون حول تحديد الاطار المفاهيمي الخاص بمفهوم حاضنات الاعمال الا انه يمكن تعريف حاضنات الاعمال بأنها عملية وسيطه بين مرحلة الانشاء ومرحلة النمو لمنشأة الاعمال, وهذه العملية تحتوي على تقديم وتزويد المبادرين بالخبراء والمعلومات والادوات اللازمة لنجاح المشروع, ومنه يمكن القول ان حاضنات الاعمال بأنها عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشأة الاعمال من اجل تحويل المشروع الى خطة عمل[١] .

وتعرف حاضنات الاعمال بأنها (آلية من الاليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة فهي مؤسسه قائمة بذاتها بالشخصية الاعتبارية. توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة لتتجاوز اعباء مرحلة الانطلاق قد تكون حاضنات الاعمال مؤسسة خاصة او مختلطة او تابعة للدولة وهذه الاخيرة تعطي دعما اقوى) [٢].

ولقد وجدت الامم المتحدة ان حاضنات الاعمال تشكل آليات ناجحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,ولاسيما تلك في طور الانشاء, وقد عرفت منظمة الاسكوا حاضنات الاعمال بأنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وأليات الاستشارة التي توفرها لمرحلة محددة من الزمن فهي بذلك مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني ولها خبرتها وعلاقتها للرياديين الذين يرغبون في اقامة مؤسساتهم الصغيرة .

في حين عرفت الجمعية الوطنية الامريكية لحاضنات الاعمال (NBIA) بأنها اداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع ونجاح منشأة الاعمال من خلال منظمة من مصادر وخدمات ودعم ومساندة الاعمال والهدف الاساسي لحاضنات الاعمال هو انتاج مؤسسات ناجحة تترك البرنامج (الحاضنة) قادرة ماليا على النمو والاستمرار [٣].

---

١) حسين رحيم, نظم حاضنات الاعمال كألية لدعم التجديد التكنولوجي, مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير,العدد ٢, ص٨.

٢) شريف غياظ . حاضنات الاعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, مجلة ابحاث اقتصادية وادارية, العدد ٦٠. جامعة بسكره, ٢٠٠٧. ص ٦٢.

3) marina lavrow and sherry sample ,business incubation mtrend offad .OTTAWA-CANADA-MBA,August2000p11

كما تم تعريفها من قبل مركز الاتحاد الاوربي للشؤون الاستراتيجية وتقييم الخدمات على انها منظمة تساهم في عملية انشاء الشركات الناجحة من خلال تزويدهما بمجموعة شاملة ومتكاملة من الدعم, وذلك من خلال جملة الخدمات الداعمة التالية :[٤]

١- تقديم المساعدات والمشورة في مجالات التنظيم والادارة
٢- التعرف بفرص ومصادر التمويل المتاحة امام المنشآت.
٣- الكشف عن فرص الاعمال الحيوية او الخدمات التكنولوجية الساندة.
٤- تقديم وتوفير فرص التأجير المرن للآلات والمعدات وما يترتب عليها من توسعات مكانية .
٥- تقديم خدمات الشراكة المكتبية .
٦- توفير وسائل الاتصال بما فيها الفاكس والبريد الالكتروني كل تلك الخدمات تحت سقف واحد.

٢- النشئه التاريخية لحاضنات الاعمال .

نشأت فكره حاضنات الاعمال نتيجة السعي الدؤوب لبعض الدول من اجل تطوير نشاط مراكز تطوير الاعمال والاهتمام المتزايد من قبل هذه الدول لتشجيع الابداع ونقل التكنولوجيا, وتعد الولايات المتحدة الامريكية مهد نشوء حاضنات الاعمال, فقد نشأت اول حاضنة اعمال في ١٩٥٩ بالمركز الصناعي لباتافيا (Batavia), وذلك عندما قامت عائله بتحويل مقر شركتها الى مركز الاعمال يتم تأجير الافراد الراغبين في اقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم, ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيراً, ثم تحولت هذه الفكرة فيما بعد الى ما يعرف بالحاضنة ومازال هذا المركز يعمل حتى الان وتخرج منه الآلاف من المنشأة الصغيرة والمتوسطة, بعد ذلك قامت هيئة المنشأة الصغيرة بوضع برنامج تنموي يهدف الى اقامة عدد من الحاضنات, ثم انشأت الجمعية الامريكية لحاضنات الاعمال عام ١٩٨٥ من خلال بعض رجال الصناعة الامريكيين وهي مؤسسه خاصه تهدف الى تنشيط تنظيم الحاضنات لمساعدة المنشأة الصغيرة والمتوسطة المبدعة حيث وصل عدد الحاضنات الى حوالي (٥٥٠) حاضنة في نهاية عام ١٩٨٦.[٥] ثم ظهرت في العديد من الدول بالأخص دول الاتحاد

4) Center for Economic and Social Services, Global Good Practice in Policy Development and Implementation, World Bank. Washington, United States of America 2010, p20 .

٥) عاطف الشبراوي ابراهيم, حاضنات الاعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية, منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم الثقافية, ايسبسكو, ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥, ص١١.

الاوربي التي استفادت من تلك التجربة وأقامت حاضنات الاعمال في اوربا عام١٩٨٦.

أما على المستوى العربي فأن مصر تعد اول دولة عربية أقامت حاضنة تكنولوجيا تابعة لوزارة الصناعة وذلك عام ١٩٩٨ فأمتلكت (١٠) حاضنات والبحرين (١) حاضنة والمغرب (٢) حاضنة وتونس (١)حاضنة, وتشير الاحصائيات الصادرة عن الجمعية الوطنية لحاضنات الاعمال يتراوح عدد حاضنات الاعمال على مستوى العالم من (٢٠٠٠) الى (٣٠٠٠) حاضنة, منها على الاقل (٨٠٠) حاضنة بأمريكا الشمالية اكثر من نصفها تم انشائها في الولايات المتحدة وقد ساعدت هذه الحاضنات في دخول (٢٠٠٠٠) شركة ناجحة في السوق [٦].

والشكل رقم (١) يوضح معدل نمو عدد الحاضنات في العالم .

الشكل رقم (١)
معدل نمو عدد الحاضنات في العالم

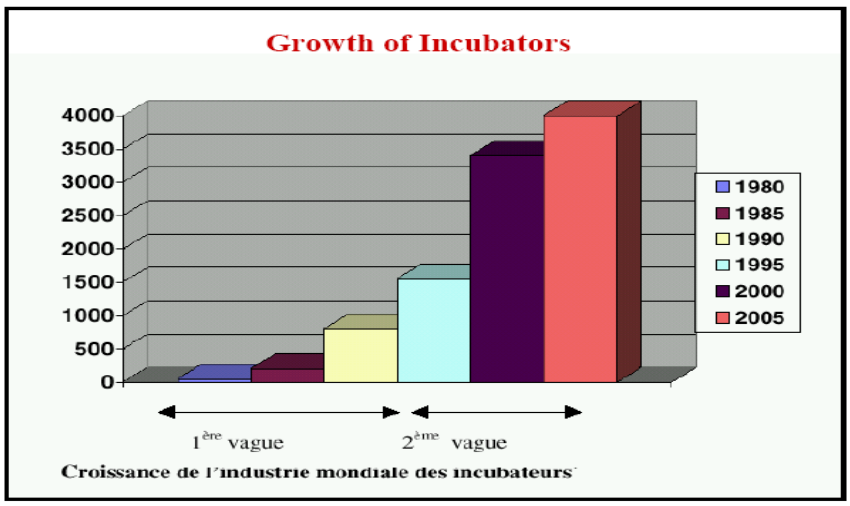

المصدر : أمير تركماني، دور المؤسسات الوسيطة والداعمة، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني، دمشق، ٢٤-٢٦ ماي ٢٠٠٦، ص ٦.

ويمكن أن يوضح الجدول (١) أوجه المقارنة الأساسية بين حاضنات الأعمال في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وكيف كانت طبيعة عمل حاضنات الاعمال في الفترة المذكورة .

---

٦) عبد السلام ابو قحف, اسماعيل السيد واخرون, حاضنات الاعمال, فرص جديدة للاستثمار وآليات الدعم للمنشأة الصغيرة, الدار الجامعة للطباعة والنشر, ٢٠٠١, ص١٢.

الجدول (١)
الخصائص الرئيسة لنموذجي حاضنات الأعمال في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين

الحاضنات في الثمانينات	الحاضنات في التسعينات
ملكية عامة أو شبه عامة	ملكية خاصة
لا تهدف إلى الربح	لا تهدف إلى الربح
التوجه نحو المجتمع	التوجه نحو الأعمال
الرسوم لأغراض الخدمة	الملكية لأغراض الخدمة
تهدف إلى تقليص كلف الأعمال	تهدف إلى تقليص وقت الوصول إلى السوق
استخداماتها متنوعة	تركيز محكم وبالأخص على تكنولوجيا المعلومات

Source: Gonzalez, Marisela & Lucea, Rafael, (2001), The Evolution of Business Incubation, Working Paper, March, P. 1.

بجانب المرحلتين الزمنيتين أعلاه (الثمانينات والتسعينات) يشير البعض إلى أن ما شهدته حاضنات الأعمال بدءاً من العام ١٩٩٨ يعد نقطة تحوّل جوهرية تعبر عن التحوّل نحو العمل في عصر العولمة، ويطلق البعض على حاضنات هذه المرحلة بحاضنات الجيل الثالث، إذ تمّ التحول إلى إنشاء حاضنات تهدف إلى الربح مستفيدة من التطورات الحاصلة في تقانة المعلومات والاتصالات لتقديم الدعم والإسناد الذي أسهم في خلق نوع جديد من الحاضنات يعرف بالمشاريع المستندة إلى المعرفة Knowledge-Based Ventures وقد أسهمت بعض تلك الحاضنات في تحقيق النمو الاقتصادي، وأدت هذه التطورات كذلك إلى ظهور ما يعرف بالحاضنات الافتراضية Virtual Incubators أو ما يعرف بالحاضنات عديمة الجدران أو الحدود[٧].

وقد تحققت منذ السبعينات ولحد الآن تطورات متلاحقة في مجال إنشاء وقيام حاضنات الأعمال، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي :

٧) زكريا مطلك الدوري, احمد علي صالح , اداره الاعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي, عمان دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, الطبعة العربية ٢٠٠٩, ص ٤١٠.

الشكل (٢)
مراحل تطور الحاضنات

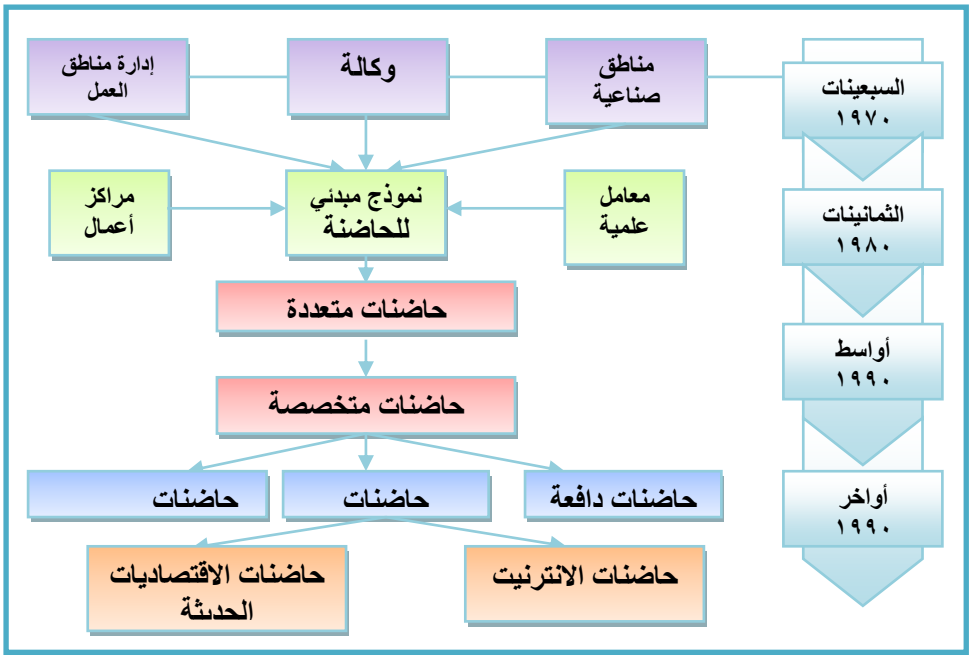

المصدر : زكريا مطلك الدوري, احمد علي صالح, ادارة الاعمال الدولية, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠٠٩, ص٤١٠.

ثانياً: انواع الحاضنات .

تختلف انواع الحاضنات باختلاف المهام التي تسعى الى تنفيذها والاهداف التي تسعى الى تحقيقها والتي يمكن ان تشتمل على الانواع التالية :[٨]

١-**حاضنات حكومية** : تمول من قبل الحكومة, لا تهدف الى الربح وتهدف الى تعزيز جهود التنمية الاقتصادية وتنمية المجتمعات المحلية, ويشكل هذا النوع مالا يقل عن ٧٥% من اجمالي الحاضنات العاملة .

٢-**حاضنات القطاع الخاص** : وهي حاضنات استثمارية ربحية يتولى تمويلها جهات خاصة او مستثمرين او مجموعة شركات صناعية, تهدف الى استثمار الاموال ونقل وتطوير التكنلوجيا .

---

٨) محمد بن بوزيان، الطاهر زياني، مداخلة بعنوان **"دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ١٧- ١٨ أبريل ٢٠٠٦ ص ١٥.

٣-**حاضنات مختلطه** : يشترك في تمويلها المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص, وغالبا يكون تمويل انشاء الحاضنات من قبل الحكومة, بينما يوفر القطاع الخاص الاستشارات والخبرات .

٤-**حاضنات مرتبطة بالجامعات والمعاهد الفنية** : وهي حاضنات اعمال تكنولوجية ترتبط عادة بالجامعات والمعاهد التعليمية, وتشترك مع بعض حاضنات الاعمال العامة والخاصة في الاهداف وهي ذات اهداف تصنيعية محددة

٥-**حاضنات الابحاث التقنية :** تعمل هذه الحاضنات على تهيئة الامكانيات والظروف المناسبة لذوي الخبرات والمؤهلين لتمكنهم من تنمية افكارهم, ويطلق عليها في معظم الدول بأسم متنزهات العلوم او الحقائق التكنولوجي

٦-**حاضنات الاعمال العامة :** وتعني بالتنمية الاقتصادية الشاملة للمنطقة التي تتواجد فيها من خلال الاستمرار في تطوير الاعمال المختلفة, وتخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الاعمال بدون تخصص محدد, غير انها تركز على مجالات التجديد والابتكار .

٧-**حاضنات الاعمال المتخصصة :** تعني بتنمية بعض الجوانب الاقتصادية للمنطقة التي تتواجد فيها, من خلال اعادة الهيكلية الصناعية لمنطقة او تشجيع صناعات معينة فيها, او خلق فرص وظيفية لتخصصات مرغوبة أو الفئات محددة من الباحثين فيها عن العمل ومن الامثلة عليها, الحاضنات المتخصصة في اعمال المرأة والحاضنات لاستيعاب المتقاعدين .

٨-**الحاضنات الاقليمية** : نتعمل على استخدام الموارد المحلية عن طريق استثمار الطاقات البشرية العاطلة في هذه المنطقة, او خدمة أقليات معينة او شريحة معينة من المجتمع مثل النساء .

٩-**الحاضنات الصناعية** : تنشأ هذه الحاضنات داخل المناطق الصناعية لتلبية احتياجاتها من الصناعات المغذية والخدمات المساندة, حيث يتم فيها تبادل المعارف والدعم التقني بين المصانع الكبيرة والمنشأة الصغيرة .

١٠- **الحاضنات البحثية** : تنشأ هذه الحاضنات داخل الجامعات ومراكز البحث والتطوير, وتهدف الى تطوير افكار وابحاث الاساتذة والباحثين بالاستفادة من الورش والمختبرات الموجودة في الجامعة.

١١- **الحاضنة الافتراضية** : وهي حاضنات بدون جدران, تقدم هذه الحاضنات جميع الخدمات المتعارف عليها باستثناء الايواء او الاماكن, وتعد مراكز تنمية المنشأة الصغيرة والمتوسطة ومثال على هذا النوع الغرف التجارية والصناعية .

١٢- **حاضنات الانترنيت** : وهي مؤسسات تهدف الى مساعدة المنشآت العاملة في مجال الانترنيت, وتعود ريادة حاضنات الانترنيت الى ديفيد ويثرول الذي اسس حاضنة CMGI سنة ١٩٩٥ .

ثالثا : اهداف الحاضنات .

أن الهدف الرئيسي من هذه الحاضنات تطوير الافكار الاستثمارية وتيسير عملية تحويلها الى مشاريع استثمارية من خلال تقديم كافة اشكال الدعم خلال مرحله التأسيس, بحيث يمكن من خلالها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية, ويمكن ان ندرج اهداف حاضنات الاعمال كما يلي :[٩]

١- تقليل تكاليف التأسيس للمنشأة الصغيرة والمتوسطة, وزيادة فرص النجاح من خلال احتضانها في المراحل الاولى من الانشاء ورفع معدلات الدخل في المجتمع المحلي وبالتالي رفع المستوى المعيشي.
٢- توفير بيئة مناسبة لنمو المنشآت بكافة احجامها, سواء تلك التي تسهم في نقل التكنولوجيا او تستثمر الابتكارات الجديدة او تساهم في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي وزيادة الناتج المحلي وتقليل المستوردات وزيادة الصادرات المنشآت التي لها قدره متواضعة على خلق فرص العمل للمساهمة في تقليل حدة الفقر والبطالة .
٣- توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والابداعات في شكل مشروعات قابلة للتنفيذ وقادره على الانتاج .
٤- خلق قنوات اتصال بين اصحاب المنشآت المحتضنة والمجتمعات الصناعية والاقتصادية المحيطة من اجل تنمية مهاراتهم وخلق اسواق لمنتجاتهم .
٥- تدعيم المنشآت التي تحتاج اليها الاسواق المحلية وتحديد الاماكن المناسبة لإقامة مثل هذه المنشأة .
٦- زيادة الانتاج وتحسين وضع الموازنة العامة والميزان التجاري في المدى الطويل .
٧- تشجيع الفكر والثقافة الاستثمارية في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث تتمكن هذه الحاضنات من توفير بنية تحتية ملائمة لأصحاب الافكار الريادية والابداعية من ممارسه اعمالهم في بيئة ملئها التقدم والتطور والنمو مما يساعدهم على مواجهة قوى وعوامل السوق .

---

٩) جواد نبيل, اداره وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, بيروت, مجد المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , ٢٠٠٧, ص ٢٠.

٨- تقليل المخاطر التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث تعاني هذه المنشآت من مخاطر عالية جدا في السنوات الثلاثة الاولى من عمرها.

٩- تحقيق مجموعه من العوائد والفوائد على كل من المستويات التالية [١٠]:

أ- **مستوى الشباب :** تزيد من فرص النجاح , تعزيز الثقة بالنفس, تعمل على رفع الكفاءة في الانتاج والإدارة, تسهل عملية الاتصالات وتوفير المعلومات والمعدات البسيطة للعمل وكذلك المكان .

ب- **مستوى الجامعات ومراكز الابحاث العلمية :** تخلق تواصل بين الجامعات ومراكز التدريب ومراكز البحث العلمي ومختلف القطاعات الاقتصادية, وتساعد في تسويق الاختراعات, وتساعد في الوصول على الاستخدام الامثل للمهارات والافكار التي لدى الطالب.

ت- **مستوى الاقتصاد :** تدعم الانتاج وتساعد في تعديل الاختلالات في سوق العمل وتحسين وضع الموازنة العامة, كما في ترويج التطوير والتنمية وتزيد حجم الايرادات العامة.

رابعا : اهميـــــة حاضنات الاعمال .

لحاضنات الاعمال اهميه كبيرة حيث تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق ايجاد مناخ وظروف عمل مناسبة لغرض تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنواعها خاصة منها التكنولوجية والصناعية, وتوفير امكانيات التطور والنمو, وبما فيها الدعم الفني والتقني والمالي والاستشاري وربط المشروع بالسوق ويمكن ايجاز تلك الاهمية في العناصر التالية [١١]:

١- كونها تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والابداعات في شكل مشروعات تجعلها قابلة للتحول الى الانتاج .

٢- تعمل على اقامة ودعم مشروعات انتاجية او خدمية صغيرة او متوسطة تعتمد على تطبيق تقنية مناسبة وابتكارات حديثة .

٣- تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة وتربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الانتاجية وحركة السوق ومتطلباته.

---

١٠) منى رضوان النخالة, واقع حاضنات الاعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى الشباب في قطاع غزه, بحث مقدم الى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين, ٢٠١٢, ص١٧.

١١) رمضان السنوسي، عبد السلام بشير، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة دار الكتب الوطنية، بنغازي– ليبيا، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ , ص٢٢.

٤- تؤهل جيل من اصحاب الاعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس اعمال جادة وذات مردود مما يساهم في تنمية الانتاج وفتح فرص للعمل والنهوض بالاقتصاد .
٥- تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات الادارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس .
٦- تفتح المجال امام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الاعمال التكنولوجية وحاضنات الصناعات الصغرى والداعمة وحاضنات مشاريع المعلوماتية وغيرها .
٧- تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق ايجاد مناخ وظروف عمل مناسبة لغرض تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنواعها خاصة منها التكنولوجية والصناعية, وتوفير امكانيات التطور والنمو.

خامساً : مراحـــل تطور الحاضنات .

تطرقنا سابقا الى اهمية حاضنات الاعمال في ظل بيئة متكاملة من التسهيلات, والاليات الداعمة لرواد الاعمال من اجل مرافقة المنشآت مرافقة ايجابية, وان الهدف من الحاضنة هو الوصول الى مرحلة النضج التام في بيئة العمل, بحيث تستطيع الاعتماد على نفسها في الحصول على التمويل وتقديم خدمات متكاملة سواء كانت مالية وفنية وادارية وقانونية بشكل عام بحيث يمكن قياس تأثيرها على الاقتصاد وتقديم شركات واعدة تساعد على تطوير الاقتصاد القومي, وحتى يتم تحقيق ذلك فأن أي حاضنة تعتبر كأي مشروع يتم التفكير فيه سواء من ناحية توليد الفكرة مرورا بدراسة الجدوى الاقتصادية وانتهاء بتسجيل المشروع, فأن أي حاضنة اعمال تمر بثلاثة مراحل [١٢]:

١- مرحلة التأسيس والبناء .

في هذه المرحلة تقوم الحاضنة بتحديد الهدف وآلية العمل لديها, ومن ثم عمل دراسة الجدوى الاقتصادية, وتحديد طاقم التأسيس واعضاء المنشأة وتقرير حجم رأس المال وتحديد حجم الموظفين .

٢- مرحلة التطوير .

وهنا تبدأ الحاضنة بقبول المشاريع من اجل تقديم الخدمات والتسهيلات لهم, كل ذلك من اجل ان يكون لها حضور في المجتمع وقدرته على

---

١٢) احمد عبد الرحمن علي الجودر, الاسس التخطيطية في اختيار مواقع حاضنات الاعمال, دور صناعة الاعمال, المؤتمر السنوي السادس, الابداع في التجدد والتنمية الانسانية, عمان, ٢٠٠٥ , ص ٥٥٣-٥٥٩.

جذب العملاء وضمان تدفق موارد التمويل, وهذا لا يغني عن استمرار تقييمها لأعمالها من اجل تطوير نفسها وتقييم اداءها ومدى تأثيرها على بيئتها, كل ذلك من اجل الوصول الى مرحلة النضج .

٣- مرحلة الحاضنة الناضجة .

الهدف من الحاضنة هو الوصول الى مرحلة النضج التام في بيئة العمل بحيث تستطيع الاعتماد على نفسها في الحصول على التمويل وتقديم خدمات متكاملة, وتتم مرحلة النضج عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين الى ثلاث سنوات من قبل المشروع الحاضن, حيث يتوقع ان يكون المشروع قد حقق قدرا من النجاح والنمو, واصبح قادرا على بدء نشاطه خارج الحاضنة, بحيث يمكن قياس تأثيره على الاقتصاد وتقديم شركات واعدة تساعد على تطور هذا الاقتصاد وتنميته, ويمكن توضيح عمل الحاضنة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (٣)
نموذج عمل الحاضنة

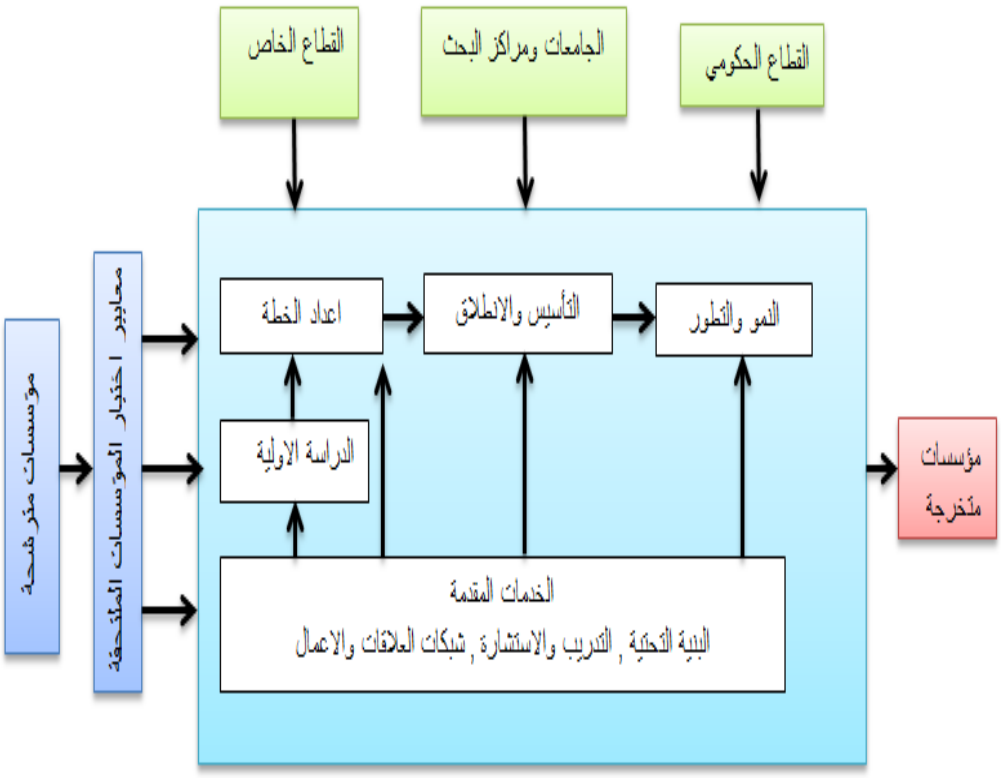

المصدر : احمد ابن قطاف, اهمية حاضنات الاعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة محمد بوضياف المسيلة, ٢٠٠٧, ص١٤٠.

سادسا : شروط نجاح حاضنات الاعمال .

لضمان نجاح حاضنات الاعمال يتطلب توفر حزمة من الشروط وهي [١٣]:

١- وعي المبادرين واصحاب الاعمال الصغيرة بالمكاسب التي سوف تقدمها الحاضنات .

٢- يجب القيام ببعض الدراسات قبل الشروع وملاحظه مدى امكانية تطبيقه .

٣- اختيار مكان جيد وقريب من المراكز الجامعية والمعاهد لإمكانية تطويره.

٤- اقامة علاقات تعاونية بين الجهات المعنية بالتحديد التكنولوجي على الصعيد الاقليمي لتوفير الموارد واستغلال المزايا والبنى التحتية المتوفرة في بلدان مجاورة.

٥- التقييم والتحسين المستمر فالحاضنات بحاجة الى تقييم عملياتها وادائها على نحو منتظم ولا يشمل ذلك مجرد مراقبة الاداء من حيث نمو المنشآت المنتسبة وحسب, بل يشمل ايضا نمو وتطوير الشركات بعد تخرجها من الحاضنة .

٦- مدير الحاضنة باعتباره يؤدي دوراً رئيسياً في نجاح الحضانة يجب انت تتوفر فيه بعض المهارات في مجال تخطيط الاعمال والادارة والتسويق .

٧- تحديد الهدف الرئيسي الذي تسعى الحاضنات الى تحقيقه سواء أكان الهدف من التأسيس تحقيق الربح او الهدف خدمة المجتمع, من حيث تقديم المساعدة على تطوير وتنمية مشاريع جديدة بهدف المساعدة في توفير فرص عمل للعاطلين والمساعدة في تقليل نسبة البطالة .

٨- التركيز على تقديم التمويل اللازم للرياديين, حيث تشكل عقبة التمويل الحاجز الكبير امام تحويل افكارهم الى مشاريع قيد التنفيذ.

المبحث الثاني

تجارب عالمية وعربية مختارة في حاضنات الاعمال

انتشرت حاضنات الاعمال سواء كان في الدول المتقدمة ام الدول النامية وقد اثبت نجاحها على مدار التاريخ .لذا لابد من استعراض لبعض التجارب في هذا المجال سواء كان لدول عربية ام اجنبية .

---

١٣) عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي, دور حاضنات الاعمال في دعم المنشآت الصغيرة, ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتة – الغرفة التجارية الصناعية بالرياض, السعودية, ٢٠٠٢, ص٢٤.

اولاً : تجـــارب أجنبيـــة .

١-التجربة الامريكية [١٤].

تعتبر التجربة الامريكية من اقدم التجارب في هذا المجال اذ يرجع تاريخ نشؤها عام ١٩٥٩ نتيجة للبطالة والكساد الاقتصادي الذي ناجم عن الحرب العالمية الثانية, وكذلك الى فشل ما يقارب ٥٠% من منشآه صغيرة عند بدء العمل بها وذلك لضعف الادارة في اتخاذ القرار وقلة الخبرة وعدم ملائمتها مع احتياجات السوق, لقد استحدث وطور مفهوم حاضنات الاعمال بشكل اساسي في الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٥٩ وذلك من خلال التجربة الاولى في مركز اعمال Batavia عام ١٩٥, لكن البداية الحقيقية لانتشار هذا المفهوم تمت في بداية الثمانينيات وتحديداً في عام ١٩٨٤. حينما قامت الهيئة الامريكية للمنشآت الصغيرة بالاهتمام ببرامج اقامة الحاضنات وزيادة اعدادها, وكانت حوالي (٢٠) حاضنة تعمل في ذلك الوقت ثم ارتفع عدد هذه الحاضنات ليصل عددها الى (٨٠٠) حاضنة في نهاية عام ١٩٩٩, اما في عام ٢٠١٢ فقد بلغ عدد الحاضنات (١٢٥٠) حاضنة ويمكن تناول خصائصها كالاتي :.

١- ان (٨٠%) من الحاضنات في الولايات المتحدة هي حاضنات اعمال قائمة على التكنلوجيا المتقدمة والصناعات الخفيفة, ويتم اختيار العملاء طبقاً لإمكانياتهم في ايجاد الوظائف, ووجود خطة الاعمال, وامكانية النمو السريع للمنشآت الجديدة, كما ان (٩٦%) من العملاء امضوا في الحاضنة فترة لا تقل عن سنتين, و(٨٠%) لديهم اقل من (١٠) موظفين .

٢- توجد عدة نماذج للحاضنات منها نموذج العقار حيث يتم سداد جزء من التكاليف الاستثمارية في بداية المشروع وتشمل خسائر فتره التشغيل الاولى حتى يتمكن المشروع من تحقيق ايرادات كافية لتغطية مصروفاته وتتحول الحاضنة الى ذاتية التمويل, وفي انواع اخرى من الحاضنات يتم تقديم خدمات اكثر مثل عقود الاستشارات وعقود الاعمال .

٣- وهناك ايضا مركز ابتكار الاعمال الذي يساهم في راس مال شركات الحاضنة اضافة الى تقديم قروض تبدأ من (٥٥٠) دولار وحتى (٢٥)الف دولار, اضافة الى الخدمات الاستشارية ويحصل المركز على رسوم ربع سنوية ونسبة مئوية من المبيعات .

---

١٤) تقرير الجمعية الوطنية للحاضنات الاعمال الامريكية, اثر حاضنات الاعمال في الولايات المتحدة, دروس للبلدان النامية .٢٠٠٩, ص٦.

٤- مثال على تلك الحاضنات مثل حاضنة جامعة اوستن للتكنولوجيا, وهي تقدم استشارات ادارية وبرامج تدريبية وتمويل اضافة الى الدعم الفني والاستشارات المتخصصة ويتبعها (٣٠) شركة وهي تستقبل ما بين (١٠) الى (١٥) شركة جديدة سنوياً[١٥].

٥- يلاحظ ان (٤٥%) من حاضنات الاعمال تتوزع داخل الولايات المتحدة الامريكية تقع في المدن الكبرى وتوزع (١٩%) منها في المناطق الحضرية و(٣٦%) من حاضنات الاعمال تقع في المناطق الريفية .

٦- تختلف مساحات الحاضنات ما بين (١٢)الف متر مربع اكبرها, ويبلغ متوسط مساحتها القابلة للتأجير لأصحاب المشروعات حوالي (٥) الاف متر مربع, بينما يبلغ عدد المشروعات التي تلتحق بالحاضنة الواحدة حوالي (٢٠) مشروعاً.

٧- في حين تبلغ عدد الحاضنات الممولة من الحكومة (حاضنات لا تهدف الى الربح) حوالي (٥١)من مجموع الحاضنات وهي حاضنات تهدف الى تنشيط التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحيطة بينما تمثل حاضنات الاعمال الخاصة التي يتولى اقامتها وتمويلها جهات خاصة او مستثمرين او مجموعة شركات صناعية, حوالي (٨%) من حاضنات الاعمال الامريكية, وتهدف هذه النوعية من الحاضنات الى استثمار الاموال, بالإضافة الى نقل وتطوير بعض التكنولوجيا الخاصة, ومثال على ذلك الحاضنات التي تمت اقامتها من خلال وكالة ناسا للفضاء وخاصة بأبحاث الالكترونيات وتقنيات الاتصالات الحديثة والمتطورة و(٥٠%) من الحاضنات تمولها بعض الهيئات الخاصة مثل مجموعه الكنائس الامريكية او مجمعات فنية او الغرف التجارية او بعض الجاليات ذات الاصول غير الامريكية وهي حاضنات تهدف الى تنمية بعض المشروعات او الصناعات التقليدية المتخصصة او توفير فرص عمل لفئات اجتماعية محددة .

٨- وان (٢٧%) من مجموع الحاضنات الاعمال داخل الولايات المتحدة الامريكية هي حاضنات تكنولوجية ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية وتشترك مع بعض حاضنات الاعمال العامة والخاصة في الاهداف, وان (١٠%) من هذه حاضنات تكون ذات اهداف تصنيعية محددة التخصص, و(٩%) ذات توجهه تكنولوجي متخصص (التكنولوجيا الحيوية, وتكنولوجيا المعلومات) و(١٦%) من مجموع حاضنات

---

١٥) قاسم كريم, دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية , جامعة حسيبه بن ابو علي بالشلف , ٢٠٠٦,ص١٣.

الاعمال بالولايات المتحدة الامريكية تعتبر من النوع المشترك, حيث يشترك في تمويلها المنظمات غير الحكومية والجهات الخاصة, وفي معظم هذه الحاضنات يترك التمويل واقامة الحاضنات الى الجهات الحكومية, بينما يقوم القطاع الخاص بتوفير الاستشارات والخبرات, بالإضافة الى تمويل المشروعات, والشكل التالي يبين نسب توزيع حاضنات الاعمال في المجالات المذكورة .

الشكل (٤)

توزيع انواع الحاضنات في الولايات المتحدة الامريكية

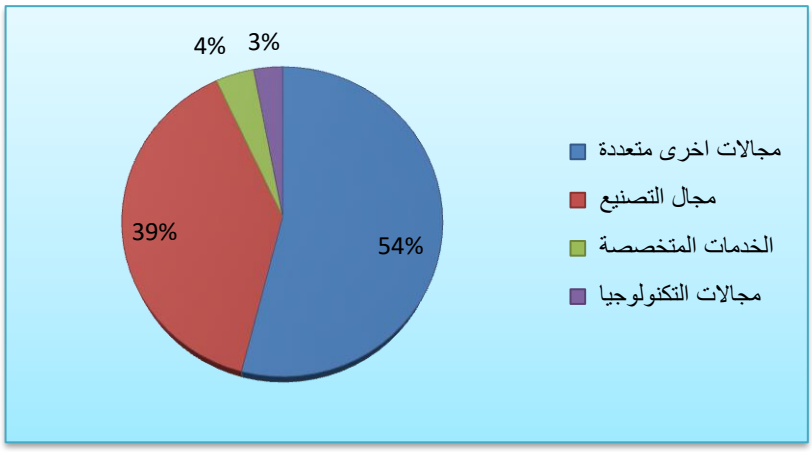

www.nbia.org/success_stories

حيث نلاحظ في الشكل (٤) بلغت حاضنات الاعمال نسبة (٣٩%) في مجال التصنيع اما في مجال الخدمات المتخصصة فقد بلغت حوالي (٤%) اما في مجال التكنولوجيا بلغت النسبة حوالي (٣%) اما في بقية المجالات الاخرى فقد بلغت حوالي (٥٤%) .

٢- التجربة الصينية.

اجرت الصين عملية تحول واعادة هيكلة كبيرة للسياسات الخاصة بالبحث العلمي منذ عام ١٩٨٥ وذلك بهدف تحويل اتجاهات البحوث العلمية النظرية الى تطبيقات في الصناعة والاقتصاد, ففي عام ١٩٨٨ بدأت الصين في أعداد برنامج قومي مركزي يعرف بـ(Torch) والذي تم بناء عناصره الرئيسية على اساس ثلاثة نقاط محورية للنهوض بالبحث العلمي وتعظيم نتائجه, هذه المحاور هي [١٦]:

١٦) عبد الحميد برحومة, واقع حاضنات الاعمال التقنية في الجزائر وسبل تغييره في ضوء التجارب العالمية الملتقى الدولي, المقاولاتية اليات الدعم والمساعدة انشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق , جامعة بسكرة, ٢٠١١, ص١٥.

- تقوية وتنشيط عمليات الابداع التكنولوجي .
- تنمية وتطوير التكنولوجيا العالمية وتطبيقاتها .
- اتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصينية.

وقد تم العمل على تنفيذ برنامج Torch على المستويين المركزي وعلى مستوى كل اقليم في الصين وذلك عن طريق التوسع في اقامة الحاضنات والمراكز التكنلوجية والقواعد الصناعية وبرامج التمويل الخاصة, وتشير الاحصائيات الى ان هذا البرنامج قد ادى الى خلق (٥٤) حديقة تكنولوجية خلال التسعينيات ونجح في اقامة (٤٦٥) حاصنة حتى اكتوبر ٢٠٠٢ جميعها تقريباً حاضنات تكنولوجية, مما حقق للصين المركز الثاني في العالم في عدد الحاضنات بعد الولايات المتحدة وقبل المانيا التي كانت تتربع على المركز الثاني بحوالي (٣٠٠) حاضنة, وقد وصل عدد الشركات التي اقيمت في هذه الحدائق التكنولوجية الى (٢٠,٧٩٦) من الشركات التي تنتج منتجات عالية التكنولوجيا, ويعمل بهده الشركة حوالي (٢,٥١ مليون) شخص, غالبيتهم ذوي مؤهلات وخبرات التكنولوجية العالية, حيث بلغ مجموع دخل هذه الشركات حوالي (١١٥مليار) دولار أمريكي, ونتج عنها مبلغ (١٣مليار) دولار أمريكي من (١٨,٦مليار) دولار امريكي في نهاية عام ٢٠٠١ وبلغ مجموع عوائد الشركات في هذه الحدائق التكنولوجية (١١٩٣مليار), وتجدر الاشارة الى هيكلة الجامعات الصينية التي تمت من خلال مشروع يطلق علية مشروع (٢١١) وهو مشروع لتطوير مائة جامعة صينية رائدة, وذلك للدخول الى القرن الواحد والعشرين, وتهدف هذا البرامج لرفع كفاءة هذه الجامعات ووضعها في مكانة رائدة ومتقدمة داخلياً في الصين وعلى المستوى العالمي وهناك عدد كبير من الجامعات في الصين تمتلك شركات خاصة بها تقوم بتقديم الخدمات وعمل المشروعات خارج اطار الجامعة, مثلاً هناك (٥٧) جامعه في بكين لديها شركات خاصة تمتلك الدولة (٣٠) شركة منها .

وتوجد في الصين انواع لحاضنات الاعمال وهي حاضنات تكنولوجية عامة أي دون تخصص تكنولوجي, حاضنات تكنولوجية متخصصة, وحاضنات تكنولوجية قطاع او سوق متخصص, حاضنات اعمال غير تكنولوجية وحاضنات الاعمال الدولية وفي هذا النوع الاخير تقوم الحاضنات الدولية بجذب الشركات الكبيرة او الصغيرة لإقامة المشروعات بالصين من خلال الاقامة في هذه الحاضنات التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص مجتمع الاعمال الصيني, كذلك

تقوم هذه الحاضنات باستضافة شركات صغيرة تود التعاون مع شركات خارج الصين لمدة قصيرة يتم خلالها تدريب العاملين في الشركة على اللغات وعلى ادارة الاعمال في الخارج وبذلك يتم رفع الشركة الى المستوى الدولي [١٧].

وفيما يخص مصادر التمويل لحاضنات الاعمال فنجد ان الجهات التي تمولها هي : [١٨]

أ- تعمل الحكومة على تمويلها في مراحلها الاولى حتى تصل الى مرحلة الاستمرارية والاعتماد على الذات .

ب- قيام الشركات الصناعية الكبرى مثل شنغهاي بتقديم الدعم لها .

ت- قيام الجامعات الصينية بتقديم الدعم لها .

ث- قيام القطاع الخاص بتوفير الدعم لها الذي كان له دور مهم بهدف تحقيق الربح .

وبالرغم من هذا النجاح الذي حققته وجد بعض الاقتصاديين بعض الاخفاقات للصين في هذا المجال يمكن اجمالها على النحو التالي [١٩]:

أ- تم اهمال المشاريع الموجهة للمرأة

ب- التركيز على توفير المباني والأجهزة للمشاريع واهمال الخدمات الفنية وخدمات اقامة المشاريع .

ثانياً : تجـــارب عربيـــــة .

١- التجربة المصرية .

في إطار عمليات التنمية الشاملة والإصلاح الاقتصادي التي بدأتها مصر منذ بداية عقد التسعينيات من أجل مواجهة المشكلات المترتبة على تطبيق سياسات التحول الاقتصادي والتغيرات في طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والتي نتج عنها ارتفاع البطالة وخاصة لدى الشباب المتعلم من ناحية، وغياب آليات تقديم التمويل والمعونة الفنية للمشروعات الصغيرة بالإضافة إلى أن إدارة قطاعات الأعمال باقتصاديات السوق تؤدي إلى نتيجة حتمية، وهي توافر عمالة ووحدات إنتاجية زائدة.

---

١٧) قاسم كريم, مرجع سابق, ص ١٤.

١٨) دردير صالح, الحاضنات واهميتها لتطوير المشروعات الصغيرة, الملتقى الاقتصادي, غزه, ٢٠٠٢ , ص ٨٨.

١٩) بسمه فتحي عوض, دور حاضنات الاعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة, فلسطين, ٢٠١٥ , ص٩٠.

ومن أجل التغلب على هذه الصعوبات نظرا الى حاضنات الأعمال تأخذ الآلية المناسبة لمساعدة المشروعات الصغيرة الجديدة، والتي تساهم في خلق فرص عمل جديدة، وخاصة تلك المشروعات التي تعتمد على استخدام الأفكار التكنولوجية الجديدة، وتعتبر التجربة المصرية هي التجربة الأولى على مستوى العالم العربي، والتي استطاعت إقامة عدد من الحاضنات في إطار برنامج يتضمن انواع مختلفة من الحاضنات تحتضن عدداً من المشروعات في عدة محافظات، والتجربة الأولى التي تجمع كلاً من الحاضنات التكنولوجية وشركات رأس المال.

وقد بدأت التجربة المصرية للحاضنات، على غرار التجربة الأمريكية، بإقامة هيئة مركزية تقوم بالتخطيط والتنسيق والتنفيذ على المستوى القومي، وذلك بالشكل الذي يضمن تعظيم وتنمية الموارد البشرية والكوادر التي يمكن أن تقوم بإقامة وإدارة هذه الحاضنات، لذا فقد تم تكوين الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال من نخبة من كبار رجال الأعمال، وعدد من الوزراء السابقين وأصحاب الخبرات الطويلة في إقامة وإدارة الشركات الناجحة. وتم إشهار الجمعية في يوليو عام ١٩٩٥ بهدف دعم ومساندة رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة في تصميم وتنفيذ آليات تسمح بتقديم كافة الخدمات الاستشارية والفنية والإدارية التمويلية والتسويقية لرواد الأعمال ومشروعاتهم، وذلك من أجل خلق وتوفير مناخ مناسب لنمو المشروعات الصغيرة [٢٠].

هذا وتقوم الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال بتأهيل وإدارة حاضنات الأعمال المختلفة في مصر، وعدد من الدول العربية منذ عام ١٩٩٧، حيث يعود تاريخ التجربة المصرية للحاضنات إلى تاريخ إقامة الجمعية المصرية للحاضنات الأعمال، والتي وضعت أسس خطة استراتيجية لإقامة عدد من الحاضنات والتجمعات ذات وحدات دعم تكنولوجي وعلمي وصناعي في عدد من محافظات جمهورية مصر العربية، من خلال خطة زمنية محددة وبدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يقوم بدور ريادي في إقامة الحاضنات في مصر، هذا بالإضافة إلى قيام وزارة الاتصالات والمعلومات بإقامة أولى الحاضنات التكنولوجية المتخصصة في تكنولوجيا الاتصالات في نهاية عام ٢٠٠٠، والتي تسمى "Developer" وذلك داخل القرية الذكية التي تم افتتاحها نذاك في محافظة الجيزة.

---

٢٠) احمد يونس درويش, نفسة, ص ٢٠.

وقد وضعت الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال أسس خطة استراتيجية لإقامة ٢١ حاضنة أعمال وتجمعات ذات وحدات دعم تكنولوجي وعلمي وصناعي تغطي كافة أنحاء جمهورية مصر العربية وذلك خلال الخطة الزمنية التي كان من المفترض الانتهاء منها في المدة (١٩٩٧-٢٠٠٣) وذلك من خلال تمويلها الصندوق الاجتماعي للتنمية[٢١].

فقد قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويل إقامة وإدارة أثنى عشر من حاضنة الأعمال والتجمعات العلمية والتكنولوجية والصناعية تغطي بعض محافظات جمهورية مصر العربية حتى نهاية يوليو ٢٠٠١، تاريخ بدء العمل في الحاضنات التالية:

١. حاضنة أعمال تلا- المنوفية.
٢. حاضنة المشروعات التكنولوجية بالتبين- القاهرة.
٣. حاضنة الأعمال والتكنولوجيا بأسيوط.
٤. حاضنة المشروعات الصغيرة بالمنصورة.
٥. حاضنة المشروعات التكنولوجية بجامعة المنصورة.
٦. حاضنة الدويقة المفتوحة- القاهرة.
٧. حاضنة السلام المفتوحة- القاهرة.

كذلك جرى العمل في نهاية عام ٢٠٠٣ بأنهاء الإنشاءات في كل من الحاضنات الآتية:

١. حاضنة المشروعات والتكنولوجيا في مدينة بنها بمحافظة القليوبية.
٢. حاضنة تكنولوجيا المعلومات – مدينة مبارك للأبحاث العلمية – محافظة الاسكندرية.
٣. الحاضنة البيوتكنولوجية- مدينة مبارك للأبحاث العلمية- محافظة الاسكندرية.
٤. حاضنة الأعمال والتكنولوجيا – محافظة أسوان.
٥. حاضنة الأعمال حي الكوثر – محافظة سوهاج.

اما بالنسبة الى أسلوب إدارة الحاضنة في النموذج المصري: فهولا يختلف عن أسلوب إدارة الحاضنة من مثيلاتها في التجارب الأخرى في الدول الصناعية، حيث توجد ثلاثة مستويات تنفيذية واستشارية

---

٢١) احمد يونس درويش, التجربة المصرية في انشاء الحاضنات, ملتقى الموارد البشرية, صندوق تنمية الموارد البشرية, مصر, ٢٠١٣ ,ص ١٠.

لتسيير أعمال الحاضنة، بالإضافة إلى إشراف الجمعية المصرية لحاضنات على هذه الإدارة، وهي كالتالي[٢٢] :

أ- **مجلس إدارة :** ويتشكل من مجموعة من أصحاب الخبرات الطويلة في مجال الصناعة والبحث العلمي ورجال الأعمال وخبراء الاستثمار.

ب- **لجنة تيسير :** تهدف إلى تقديم أقصى دعم ومساعدة ممكنة للحاضنة وعملائها من الشركات حيث تضم أعضاء ذوي خبرات مثل المنسقين العلميين والصناعيين وبعض المسئولين ورجال الأعمال وخبراء مساعدة المشروعات الصغيرة وخبراء الاستثمار.

ت- **إدارة الحاضنة :** وهي التي يؤول إليها الإدارة الفعلية للموقع وتسيير شؤون المسؤولين الحاضنة، ومقابلة واختيار أصحاب الأفكار والمشروعات المتقدمة هذا بالإضافة إلى عدد من الاستشاريين يتم اختيارهم والتعاقد معهم بالاتفاق ووفقاً لاحتياجات المشروعات الملتحقة بالحاضنة.

ان جميع الحاضنات المصرية التي تتبع الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال والتي يتم تمويلها عن طريق الصندوق الاجتماعي المصري للتنمية حيث يقوم الصندوق بتمويل إقامة وتأهيل الحاضنات، من خلال تزويده بالمباني والاجهزة والمعدات بالإضافة إلى تكاليف تشغيل هذه الحاضنات، وتغطية العجز في الإيرادات حتى تصل الحاضنة لمرحلة الاعتماد على الذات، هذا التمويل بالإضافة الى قيام الصندوق بتوفير التمويل والقروض اللازمة لرواد الأعمال والمبادرين الراغبين في الالتحاق بالحاضنات المختلفة بشكل مبسط عن باقي المتقدمين للحصول على قرو من الصندوق وبالنظر إلى النوع الثاني من الحاضنات التي تقيمها وزارة الاتصالات، فإن تمويل الحاضنات المصرية يتم من خلال الآتي[٢٣]:

أ- التمويل الكامل عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية ليتم وصولها إلى مرحلة الاعتماد على الذات.

ب- التمويل من خلال راس مال مخاطر (من خلال شركة جزء منها مملوك للدولة والآخر لمستثمرين في القطاع الخاص).

ويمكن توضيح عمل الجمعية المصرية لحاضنات الاعمال من خلال الشكل (٥)

---

٢٢) عاطف الشبراوي, احمد درويش, نماذج ع ربية ناجحة لحاضنات الاعمال حاضنة التبين للمشروعات التكنولوجية الندوه العربية الاولى للحاضنات الصناعية, القاهرة , ٢٠٠٣ .

٢٣) عاطف الشبراوي ابراهيم, حاضنات الاعمال, مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية, دار العلوم للنشر والتوزيع , مصر, ٢٠٠٧ , ص ٢٥.

الشكل رقم (٥)

منهجية عمل الجمعية المصرية لحاضنات الاعمال

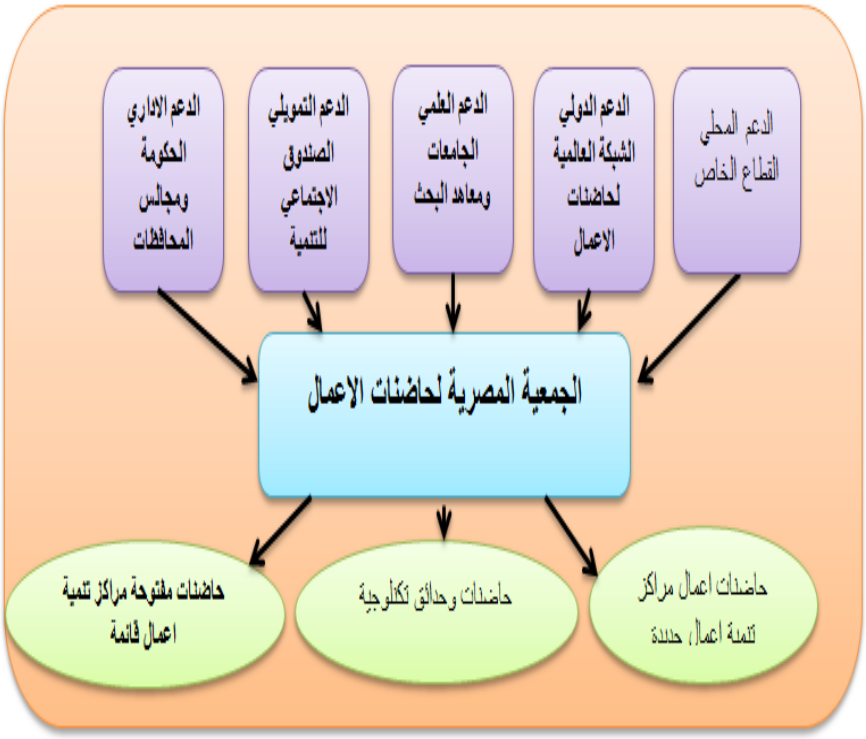

المصدر : احمد يونس درويش, التجربة المصرية في انشاء الحاضنات, ملتقى تنمية الموارد البشرية, صندوق تنمية الموارد البشرية, متاح على الموقع WWW.HRDFSA.COM.WS3P2.PPT.

المبحث الثالث

البرنامج الحكومي والمؤسسي لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق.

اولا": واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وسبل تطويرها .

كانت التوجهات الحكومية المعتمدة من قبل السلطة السياسية في العراق هو الاعتماد الكامل على عائدات النفط لتحقيق النمو الاقتصادي والوصول الى الاهداف الاقتصادية المنشودة من خلال القطاع العام الذي بسط هيمنته على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني, وان دور القطاع الخاص ثانوي يخضع الى سيل من الضوابط والمعوقات الادارية والمالية وفترة النمو الذي شهدها هذا القطاع انتهت في مطلع ١٩٦٣ عند تأميم اكبر عدد منها مما دفع العديد من الصناعيين

العراقيين للهجرة الى الخارج, واستمرت حالة التدهور في هذه الصناعات في الاعوام اللاحقة رغم تغير الظروف الاقتصادية والسياسية وكان التخبط في السياسات الاقتصادية وتعدد مصادر القرارات اثره السلبي على نمو ونشوء هذه الصناعات [٢٤] .

ورغم التوجهات الحكومية للتحول نحو القطاع الخاص جزئياً عام ١٩٨٧, الا ان هذا التحول لم يكن نتيجة لقناعة ناجمة عن ضرورة تشجيع الاستثمار الخاص وتفعيل آلية السوق واذكاء روح المنافسة, وذلك ان الدولة احتفظت بسيطرتها الكاملة على القطاعات الاستراتيجية دون فسح مجال امام القطاع الخاص للمساهمة فيها, كما ان دور اسواق الاسهم اتسم بالضعف والضيق وعدد المساهمين فيه كان قليلاً جداً دون بذل الجهود لجذب صغار المستثمرين من العامة للمشاركة بالأصول الرأسمالية . وبعد احداث عام ٢٠٠٣ اضمحل عدد كبير من هذه الصناعات فقد بلغ عدد المنشأة المتوسطة (٧٦) مصنعا عام ٢٠٠٥ بعد ان كان عددها (١٥٦) مصنعا عام ٢٠٠١ [٢٥] . وهذا الانخفاض يرجع الى عدم الاستقرار الامني والاقتصادي الذي يمر به العراق والذي انعكس بشكل واضح على تدهور هذه الصناعات وهجرة اغلب اصحاب المشاريع الصناعية الى الخارج وان تتبع المشاريع الخاصة في العراق يكشف بوضوح هشاشة هذه المشاريع وضعف مستواها الانتاجي في ظل اعتماد الاقتصاد العراق بنسبة تجاوزت (٨٠%) على الاستيرادات الامر الذي حول السوق العراقية الى مكان رائج للمنتجات الاجنبية المستوردة من كافة المناسئ العالمية وفي ضوء هذه الاحداث لابد من معرفة واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق كلا على حدة

١- واقع المشاريع الصغيرة في العراق .

لكي نتمكن من معرفة هذا الواقع لابد من معرفة اعداد هذه المنشآت الصناعية واهميتها النسبية بحسب المحافظات واعداد المشتغلين فيها وغيرها من المؤشرات, كمعرفة طبيعة الانشطة لتلك الصناعات اذ نجد ان النشاط الاقتصادي للمنشأة الصغيرة في العراق تتسم بسمات الصناعة الحرفية التقليدية التي تركز على صناعة المواد الغذائية وخياطة الملابس وبعض الصناعات المعدنية وصناعة الجلود وغيرها

---

٢٤) منصور رعد شوقي, نمو وتعزيز نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الابداع والابتكار تجربة العراق, ورقة عمل مقدمة الى الملتقى الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة, الجزائر, ٢٠١٠, ص ٥-٦.

٢٥) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي الاحصائي وتكنولوجيا المعلومات, تقرير المنشأة الصناعية والمتوسطة لعام ٢٠٠٦, ص٢.

من الصناعات, لذلك سنتناول هذه المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على واقع الصناعات الصغيرة في العراق .

أ : اعداد الصناعات الصغيرة .

فلو رجعنا الى الوراء لوجدنا ان عدد المشروعات الصغيرة في عام ٢٠٠٠ بلغ (٧٧١٦٧) منشآه وتشغل (١٦٤,٥٨) عامل الامر الذي يدل على مدى اهمية هذه المشروعات في الاقتصاد من خلال خلق فرص العمل للعديد من قوى العاملة الشابة والعاطلة على مستوى البلد الا ان هذه المشروعات تراجعت في اعدادها بسبب الوضع الاقتصادي بدلا من ان يساهم هذا النوع من المنشآت الصغيرة في معالجة البطالة ساهمت في زيادة العاطلين بسبب توقف العديد منها وتسريح عمالها وهذا يمكن توضيحه من خلال بيانات جدول (١) الذي يمكن ان نلتمس اهم المتغيرات في اعداد المنشآت الصغيرة .

الجدول (١)

اعدد المنشآت الصناعية الصغيرة واعداد المشتغلين للفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٥)

السنوات / المؤشرات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
عدد المنشآت	١٠٢٨٩	١١١٣١	٤٧٢٨١	٤٣٦٦٩	٢٧٦٩٤	٢١٨٠٩	٢٢٤٨٠
عدد المشتغلين	٢٧٧٨٠	٣٦٨٩٨	١٤٥٣٨٥	١٤٦٢١٠	٩١٩٥٩	٢٢٤٨٠	٦٧١٥٧
نسبة التغيير خلال سنتين	٢٢,٥	-	٩٨.٨	-	٣٦.٦	-	٣.١

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على وزاره التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة (٢٠١٣,٢٠١٤,٢٠١٥).

حيث نلاحظ من الجدول اعلاه ان عدد المشاريع الصغيرة خلال الفترة المبنية بالجدول قد بلغ ادنى مستوى له في عام ٢٠٠٩ وذلك نتيجة التدهور في وضع الامني وتوقف الكثير من المشروعات الصغيرة فضلا عن حالات الافلاس التي شهدتها هذه المشروعات نتيجة الانفتاح الكبير للسوق العراقية امام السلع والبضائع المستوردة واغراق السوق بها, دون اي قيود مصاحبة فضلا عن هجرة اصحاب المهن والمستثمرين المحليين الى خارج البلد نتيجة الوضع الامني كلها عوامل ادت الى تراجع اعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة معاً, وما لبث ان ارتفعت هذه النسبة حيث اصبحت في عام ٢٠١١ حوالي

(٤٧٢٨١) ويعزى هذا الارتفاع الى التحسن النسبي في الوضع الامني مما ادى انخفاض درجه التخوف لدى المستثمر المحلي, وعودة الموارد البشرية ورؤوس الاموال الوطنية المهاجرة الى البلدان الخارجية ولاسيما البلدان المجاورة, فضلا عن اسهام الحكومة والمؤسسات الخاصة في تطوير هذا النوع من المشروعات من خلال تقديم الدعم المالي الذي كان له الاثر الايجابي في ارتفاع اعداد المشاريع, ثم انخفضت هذه النسبة لتصل الى (٢٢٤٨٠) لعام ٢٠١٥ بسبب اجراءات التقشف وبالتالي قد جرت عملية تغيير انشطة بعض المنشآت وانتقالها من نشاط الى اخر.

الجدول رقم (٢)
يمكن ان يوضح التوزيع النسبي للصناعات الصغيرة واعداد المشتغلين فيها بحسب المحافظات لسنة ٢٠١٥.

اسم المحافظة	عدد المنشآت	عدد المشتغلين
ديالى	١٥٧٤	٤٤٥٧
بغداد	٣٩٢٨	١٢٣٥٤
بابل	٣٩٠٩	٩٧٥٨
كربلاء	٣٦٣١	١١٥٥٤
واسط	١٨٤٢	٥٣٦٣
نجف	١٩٣٧	٦٧٢٢
القادسية	١٠٩٩	٢٨٤٧
المثنى	٥٤٢	١٦١٠
ذي قار	١٢٠١	٣٧١٩
ميسان	١٠٦٦	٣٠٧٥
البصرة	١٧٥٣	٥٦٩٨
المجموع	٢٢٤٨٠	٦٧١٥٧

المصدر : جمهورية العراق, وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي الاحصائي وتكنولوجيا المعلومات, تقرير المنشأة الصناعية والمتوسطة لعام ٢٠١٥, ص١٠.

حيث نلاحظ من الجدول (٢) ان محافظه بغداد قد احتلت المرتبة الاولى بعدد المشاريع حيث بلغت ٣٩٢٨ لعام ٢٠١٥ تليها محافظه بابل التي احتلت المرتبة الثانية حيث بلغت ٣٩٠٩, وحتلت كربلاء المرتبة الثالثة حيث بلغت عدد المشاريع فيها ٣٦٣١, أما بقية المحافظات فأنها تتقارب من حيث اعداد المنشآت الصغيرة فيها على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العراق وهذا دليل واضح على مقاومة هذه المشروعات واستجابتها للمتغيرات الزمنية

والمكانية وانها تكشف عن مدى المساهمة الفعلية لهذه المشروعات في خلق فرص تنموية متوازنة على مستوى الاقاليم .

٢- واقع المنشآت الصناعية المتوسطة .

تباينت اعداد المشروعات المتوسطة خلال المدة (٢٠٠٩- ٢٠١٥) هذا يرجع الى الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد والتي اثر بشكل واضح على اعداد هذه المشروعات ويمكن بيان دور المنشآت الصناعية المتوسطة من خلال المؤشرات نفسها التي تم الاعتماد عليها في الصناعات الصغيرة

أ: **عدد الصناعات المتوسطة .**

من ملاحظه الجدول (٣) الذي يوضح فيه عدد المنشآت المتوسطة للفترة من (٢٠٠٩ -٢٠١٥)

الجدول (٣)

عدد المنشآت المتوسطة للفترة من (٢٠٠٩ -٢٠١٥)

السنوات / المؤشرات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
عدد المنشآت	٥١	٥٦	١٥٩	٢١٨	٢٢٦	١٢٠	٩٢
عدد المشتغلين	٨٧١	٩٢٣	٢٤٣١	٣٣٥٧	٣٥٢٥	١٩١٦	١٤٩١
نسبة التغيير خلال سنتين	-	-	-	-	-٣٦,٦	-	-٢٣,٣٠

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على وزاره التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة (٢٠١٣, ٢٠١٤, ٢٠١٥).

نلاحظ من الجدول (٣) تدني مستوى اعداد المنشآت الصغيرة في عام ٢٠٠٩ ويعود لعدم الاستقرار الامني والاقتصادي الذي مر به العراق والذي انعكس بشكل واضح على تدهور الصناعات المتوسطة, فضلا عن اتخاذ الحكومة العراقية بعض الاجراءات الهادفة الى منع استخدام السلع الداخلة في البطاقة التموينية في الاغراض الصناعية, كأغلاق معامل الحلويات, كذلك توقف الدعم الحكومي وصعوبة الحصول عللا الادوات الاحتياطية للمكائن, كل هذه الاسباب ادت الى تدمير عدد كبير من المصانع واخرى قد سرقت نتيجة الفراغ الامني, مما دفع كثيرا من اصحاب هذه المصانع اما الى الهجرة الى الخارج او عدم مجازفتهم في مشاريع جديدة يخسرون بها .

وفي عام ٢٠١٢ نلاحظ عدد المنشأة اذ بلغ حوالي (٢١٨) منشأه وان سبب هذه الزيادة تعود الى شمول اعداد من تلك المنشآت في محافظات لم تشمل في السنوات السابقة بسبب الوضع الامني وكذلك تحويل قسم من المنشآت الكبيرة والصغيرة في بعض المحافظات الى منشآت متوسطة وحسب المعايير الدولية المستخدمة. ثم ما لبث ان انخفضت هذه النسبة الى (٩٢) في سنة ٢٠١٥ بسبب التقشف الذي شهدة العراق في سنة ٢٠١٤ و٢٠١٥ وتوقف اعداد كبيره من هذه المنشآت .

ب : التوزيع النسبي للصناعات المتوسطة وعدد المشتغلين فيها بحسب المحافظات :

يبين جدول (٤) عدد المنشآت والمشتغلين فيها حسب كل محافظة :

جدول رقم (٤)

عدد المنشآت والمشتغلين فيها حسب كل محافظة لسنة ٢٠١٥

اسم المحافظة	عدد المنشآت	عدد المشتغلين
كركوك	١٦	٢٢٦
ديالى	٤	٣٨
بغداد	٢٧	٥٠٨
بابل	١٦	٣٤٢
كربلاء	٦	٢٥
واسط	٣	٤٣
نجف	١٣	٢١٥
ذي قار	١	١٩
البصرة	٦	٧٥
المجموع	٩٢	١٤٩١

المصدر : جمهورية العراق, وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي الاحصائي وتكنولوجيا المعلومات, تقرير المنشأة الصناعية والمتوسطة لعام ٢٠١٥, ص١٨.

نلاحظ من الجدول (٤) بلغ مجموع المنشآت الصناعية لسنة ٢٠١٥ حوالي (٩٢) مصنعا ويعود هذا العدد المتواضع الى عدم مساهمة بعض المحافظات (القادسية – المثنى – وميسان) في الصناعات المتوسطة ويبدو ان السبب في ذلك يعود الى ان مستثمري هذه المحافظات يميلون الى الصناعات الصغيرة لأنها تحتاج الى اموال كثيرة بالمقارنة مع المنشآت الصناعية المتوسطة, وقد بلغ عدد المشتغلين فيها (١٤٩١) وهو عدد قليل بالمقارنة مع اعداد المشتغلين في الصناعات الصغيرة والبالغ (٦٧١٥٧) للسنة نفسها .

ثانياً : الاهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

لقد مرّ النظام الاقتصادي العراقي بمراحل متعددة أثرت بشكل واضح في معدلات النمو الاقتصادي فيه وجعلته غير قادر على مواجهة التحديات التي فرضت على الاقتصاد العراقي، وغير قادر على مواجهة عمليات اعادة اعمار البنية الانتاجية الاساسية واستغلال موارده الاقتصادية واستعادة طاقته الانتاجية الطبيعية، وبالتالي غير قادر على بناء مشاريع ذات محتوى تكنولوجي متقدم مما يجعل معدل النمو الاقتصادي يتناقص عن المستوى المطلوب.

وفي ضوء ذلك لابد من التطرق الى تلك الايجابيات لهذه الصناعات بنقاط مركزة :

١-تعد احد الركائز المهمة في تحسن النمو الاقتصادي وذلك لأنها تضمن ان يسير النمو والكفاءة الاقتصادية جنبا الى جنب مع تحقيق المساواة والمشاركة[٢٦].

٢-تمثل نسبة كبيرة من اجمالي حجم الصناعات في معظم دول العالم وبخاصة في الدول النامية ومنها العراق .

٣-تتسم الصناعات وخاصة الصغيرة منها بسهولة التأسيس لعدم حاجتها الى راس مال كبير او تكنلوجيا متطورة فضلاً عن قدرتها على الانتاج والعمل في مجالات التنمية المختلفة .

٤-تساعد على الاستفادة من الموارد والامكانيات المحلية المتاحة ولا تستورد الا نسبة قليلة من مدخلات الانتاج مع المقارنة بالصناعات الكبيرة في العراق باعتمادها على حجم كبير من المدخلات والتجهيزات الرأسمالية المستوردة.

٥-تعتبر وسيلة لاستثمار المواد الاولية ومصدراً لتزويد الصناعات الكبيرة بالكثير من احتياجاتها.

٦-تقوم المشروعات الصغيرة وحسب ما أشارت الية دراسات متخصصة بتنمية المواهب والابداعات والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية ضعف ماحققته المشروعات الكبيرة.

٧-تأتي اهميتها في عملية التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص عمل اكثر وفرة واستمرارية للعاطلين وبتكلفة منخفضة نسبياً اذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل في الصناعات الصغيرة, ومن ثم تخفيف العبء عن ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال .

---

(٢٦) منتدى البحوث الاقتصادية ٢٠٠٠ ، القطاع غير الرسمي، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مقترح للبحث المقارن، القاهرة ، ٢٠٠٠ م.

فكلما ان هناك ايجابيات في تلك الصناعات فأن لها سلبيات يمكن ذكرها بالاتي :

١- **المعوقات السوقية :** ان محدودية الحصول على مدخلات انتاجية عالية الجودة و صعوبة الحصول على المدخلات المستوردة وتعقيد اجراءات الاستيراد بسبب ظروف الحصار الاقتصادي في التسعينيات كانت من بين الاسباب التي واجهت اغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الى جانب تلك الاسباب ايضا هو ضعف انظمة التدريب المهني والتعليمي وتعرض القوى البشرية الى سوء التوظيف والبطالة او الهجرة خارج الوطن، مما ادى كل ذلك الى ضعف الوضع التنافسي لتلك الصناعات في السوق العراقية .

واخيرا وخلاصة ما ذكر في اعلاه حول الاهمية الاقتصادية، لا شك ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تخلو من عيوب او معوقات ولكن تبقى ايجابياتها اكثر من سلبياتها بحسب رأي اغلب الباحثين سواء على المستوى الدولي عامة أم على مستوى العراق بشكل خاص. ومن بين تلك الايجابيات المهمة هي[٢٧]:

١- تسهم في توظيف جزءٍ كبيرٍ من القوى العاملة إذ وظفت نحو ٣٤% من القوى العاملة في الولايات المتحدة الامريكية و٧١% في اليابان و٥٠% في الفلبين.

٢- تسهم بدور فاعل في خلق القيمة المضافة، إذ تسهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٥٥% من القيمة المضافة في اليابان ونحو ٣٩% في شيلي.

٣- تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجزء الاعظم من حجم المنشآت الاقتصادية اذ شكلت في المانيا نسبة ٨٥% و٩٩% في شيلي و٩٠% في الفلبين.

أما في العراق فقد بلغ اجمالي عدد العاملين في الصناعات الصغيرة لعام ٢٠١٥ (٦٧١٥٧) إذ بلغت أهميتها النسبية بـ (٨٥.٣%)، اما المتوسطة منها فقد بلغ إجمالي عدد العاملين للعام نفسه (١٤٩١)[٢٨] وبنسبة(٣.٦٥%).

٢- **الدعم المالي :** وترجع هذه المعوقات الى عدم رغبة المصارف العراقية في تقديم التمويل الى تلك المشروعات لعدم توفير الضمانات المطلوبة وهي الضمانات العقارية, فضلا عن كفالة موظف او اكثر

---

(٢٧) ستار جبار، معالجة مشكلة البطالة ،مجلة العرب والمستقبل, مركز دراسات وبحوث الوطن العربي, العدد ٨,٩ ايلول ٢٠٠٤، ص٨.

(٢٨) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة لسنة ٢٠١٥، تشرين اول ٢٠١٥ ، ص٧ .

الامر الذي حرم الكثير من اصحاب هذه المشاريع على الحصول على القروض, من جانب اخر فأن التقلبات السعرية في سعر صرف الدينار العراقي دفعت المصارف الى تقصير اجال القروض التي تقدمها والتي لم تتعدى ثلاثة سنوات في المصارف الحكومية وسنة واحدة في المصارف الخاصة. ومن المعوقات الاخرى التي تواجه تمويل هذه المشروعات هي نقص او اختلاف المعلومات في سوق الائتمان ان وجدت وعدم وضوحها وغالبا ما يكون تحليل تمويل هذه المشروعات قائما على اساس افتراضي نظرا لقلة وندرة المعلومات المتوفرة عن هده المشروعات, فضلا عن السياسة النقدية الانكماشية التي اتبعها البنك المركزي العراقي, والمتمثلة بارتفاع اسعار الفائدة المتقاضات من قبل المصارف العراقية على القروض, اثر بشكل كبير في انخفاض حجم القروض الممنوحة للقطاع الصناعي بشكل عام والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص [٢٩].

٣- **المؤسسات التسويقية :** تعاني المشروعات الصناعية بشكل عام والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص افتقارها الى اجهزة تسويق تطبق الاساليب الحديثة والمتطورة في هذا المجال من اجل ايصال المنتجات وتوزيعها الى اوسع رقعة ممكنة سواء في الداخل او الخارج, ويلاحظ ان اصحاب المشروعات الصناعية اقتصرت اعمالهم التسويقية على طرح ما يتوفق لديهم من منتجات في الاسواق دون دراسة وضعية تلك المنتجات في الاسواق, وما هو راي المستهلك بها, والتوصل الى العيوب والنواقص التي تلاحظ على تلك المنتجات ومحاولة تلافيها, فضلا عن عدم اتباع طرائق الترويج الحديثة من مشروعات ترويجية ودعاية واعلام وابحاث تسويقية لهذا المجال [٣٠].

٤- **المعوقات التنظيمية والتشريعية :** الحقت السياسات التنظيمية والتشريعية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتعلقة بتسجيل لدى الدوائر الحكومية واجراء الحصول على الاجازات الضرر بهذه المشروعات مما حد من امكانية تعظيم دور هذه المشروعات والانتقاص من قدراتها التنافسية, واوضح تقرير مؤشرات التنمية الدولية الصادرة من البنك الدولي لسنة ٢٠١٢ ان العراق احتل المرتبة (١٦٥) من بين (١٨٥) بلد من حيث سهولة ممارسة انشطة الاعمال, وبين التقرير ان المشروعات في العراق تحتاج (٧٤) يوم

---

٢٩) ابراهيم موسى الورد, راوية عبد الحليم الياس, استراتيجية مقترحة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العراق, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد ١٢ ٢٠٠٦, ص١٠.

٣٠) ثابت حامد الجدار, القطاع الصناعي الخاص واهميته في التنمية الاقتصادية, مجلة المنصور, كلية المنصور الجامعة, العدد ٥, ٢٠٠٢, ٧١.

لبدء الاعمال مقارنة ب١٣ يوم في السورية وسبع ايام في مصر, وعدد اجراءات انشاء الاعمال قد بلغت (١٠) اجراءات مقارنة ب(٧) اجراءات في سورية و(٦) اجراءات في مصر [٣١] .

٥- **نقص خدمات الدعم :** تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من عدم وجود جهاز متخصص يعني بتقديم الخدمات الفنية والادارية والاستشارية, من حيث تحديد الفرص الاستشارية, وتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية, وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات عن المشروعات المنافسة والاسواق المتاحة, حيث توجد هناك عدة جهات وهي (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية, وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, وزارة الصناعة, وزارة المالية) تقدم خدماتها بشكل عام لكافة المشروعات وبشكل لا يرقى الى مستوى الطموح [٣٢] .

٦- **مشكلة العمالة :** ان الفروقات بين القطاع العام والقطاع الخاص اثر ذلك وبشكل كبير على عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة, حيث يتمتع العامل في القطاع العام بالثبات الوظيفي والاجور وقلة عدد ساعات العمل والاجور الاضافية, فضلا عن التقاعد بعد انهاء الخدمة الوظيفية, وهذا دفع خريجي الجامعات والمعاهد والعاملين في القطاع الخاص الى تفضيل العمل لذى مؤسسات القطاع العام بدلا من الاجور المنخفضة والتهديد بالاستغناء من العمل في القطاع الخاص .

٧- **عدم الاستقرار :** السياسي والامني والحروب ادت الى اغلاق المئات من المشروعات وتسريح العاملين فيها حيث اكد رئيس اتحاد الصناعات العراقي ان (٩٠%) من المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة قد توقفت عن العمل بعد سنة ٢٠٠٣ .

٨- **انعدام الروابط :** الامامية والخلفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المشروعات الكبيرة, ادى الى اعتماد المشروعات الكبيرة في العراق على المدخلات والتجهيزات الرأسمالية المستوردة, ونتيجة لهذا الاختلال في الهيكل الصناعي والتبعية للصناعة الاجنبية جعلت مصير عملية الانتاج الصناعي في العراق مرهونة بالظروف الاستيراد[٣٣] ادى هذا الوضع الى تحجيم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في

---

٣١) صندوق النقد العربي, واخرون, التقرير الاقتصادي العربي الموحد, ٢٠١١, ص٢٢٨.

٣٢) عبد الجبار الحلفي, السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم, مجلة العلوم الاقتصادية, مركز الدراسات الخليج , العدد ١٣, مجلد ٨ , ٢٠١٣ , ص ١٤٤.

٣٣) فلاح خلف الربيعي, سبل النهوض بدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق متاح على الموقع , الشبكة الدولية www.ahewar.com

صناعة المدخلات والتجهيزات الوسيطة مما اسهم الى حد كبير في توقف الكثير من تلك المشروعات .

ثالثاً : برامج الدعم للصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق .

بعد التحول الذي ادى بالاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق تحكمه قوى العرض والطلب، بات من الضروري تبني سياسات تتماشى مع ما يفرضه الواقع الاقتصادي الجديد والتخلي عن سياسات الدعم التقليدية لقطاع الصناعة بشكل عام والتي كانت سائدة سابقاً. إذ عملت الحكومة بتوجهاتها الجديدة على التقليل من حجم الدعم الواضح للقطاع العام واعطاء الفرصة الكبيرة للقطاع الخاص لأخذ دوره في عملية التنمية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الموازنات العامة للدولة والتي عكستها مؤشرات نفقات الاستثمارية ونسبتها من النفقات العامة للدولة ومقارنتها مع النفقات التشغيلية ونسبتها من النفقات العامة . نجد ان نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة تتزايد بشكل مستمر وهذا يؤكد توجهات الحكومة بتقليل الانفاق العام مقابل زيادة الاستهلاك العام، الامر الذي جعل امام القطاع الخاص فرصة للولوج في نشاطات الصناعات الصغيرة التي يميل اليها ذلك القطاع والتي يصعب على القطاع العام التماشي مع التطورات التكنولوجية السريعة في انتاج السلعة عن طريق الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي اينعت ثمارها في بلدانها ولمستخدميها بشكل افضل وأدت الى خلق ميزة تنافسية للسلعة المنتجة قادرة على شق طريقها في السوق المحلية والعالمية ومن هنا جاءت عملية تبني عدة جهات في العراق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام والصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، واختلفت هذه الجهات باختلاف اهدافها منها حكومي ومنها غير حكومي متمثلة بمنظمات ومؤسسات عالمية وعلى مستوى منظمات المجتمع المدني، ولكنها جميعا تهدف لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي نذكر اهمها كالاتي **برامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية** :-

أ- برنامج القروض الميسرة [٣٤]:-

قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق بالتنسيق مع وزارة المالية باستحصال موافقة رئاسة الوزراء على تخصيص قروض صغيرة تتراوح ما بين (٣-١٠) ملايين دينار عراقي لتمويل

(٣٤) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دليل القروض الصغيرة، بغداد ٢٠١٠ ، ص ٤-٦ .

(١٠٠٠٠٠) مشروع صغير في عموم العراق موزعة على عموم المحافظات تكون حصة محافظة بغداد منها اكثر من (٦٠٠٠) مشروع وباقي المحافظات يتراوح العدد ما بين (٣٠٠٠-٥٠٠٠٠) مشروع اخذين بالنظر تعداد سكان كل محافظة وسواء كان هذا المشروع غير قائم ام لأجل تنميته على ان تشكل لجان (استقبال وتنظيم، ودراسة جدوى للمشروع، والرقابة والمتابعة) :-

اهداف البرنامج :- يهدف الى توفير القروض لفئات محددة من المستفيدين وبحسب الأولوية من اجل إقامة مشروع او تطوير مشروع قائم (صناعي، أو زراعي، أو تجاري، أو خدمي) .

الجهات المستفيدة :- العاطلون عن العمل والمسجلون لدى مراكز التشغيل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتكون الافضلية للخريجين من الكليات والمعاهد .

١- اصحاب المحال المتضررة .
٢- المهجرون الذين فقدوا اعمالهم .

الية عمل البرنامج :-

١- يمنح المستفيد قرضاً يتراوح ما بين (٣-١٠) ملايين دينار عراقي .
٢- مدة سداد القرض تتراوح ما بين (٥-٨) سنوات .
٣- يكون سعر الفائدة المترتب على القرض (٦%) من المبلغ الاجمالي، تتحمل وزارة العمل (٤%) من الفائدة على القرض و (٢%) على المستفيد من القرض .
٤- يتمتع المستفيد بمدة سماح تتراوح ما بين (٦-١٢) شهرا بعدها يتم التسديد.

ب – برنامج التدريب والتأهيل :-

عملت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ضمن برنامج شبكة الحماية الاجتماعية على فتح دورات التدريب المهني في عموم المحافظات بالاستعانة بمراكز التدريب المهني التابعة لها، وبدأت تلك الدورات اعمالها من الشهر العاشر لسنة ٢٠٠٦ ولحد الان وتكون مستمرة طول السنة .

اهداف البرنامج :- يهدف البرنامج الى تأهيل المشتركين وتعليمهم الاعمال الصناعية الصغيرة لرفع انتاجيتهم ومساعدتهم على كيفية تخطي العقبات التي تواجهم، ويشتمل هذا البرنامج على محاضرات نظرية وعملية ليكسب العامل الخبرة الفنية من خلال تطبيقها عمليا داخل المركز، ويمنح بعدها المتخرج شهادة تعطي له الاولوية في منح

القروض وكذلك تسهيل منح الاجازات لممارسة المهنة لدى الجهات المعنية .

الدورات التدريبية :- اختلفت مدة الدورات التدريبية باختلاف انواعها وتتخلل كل دورة دروس تطبيقية عملية وتقام تلك الدورات في كل المحافظات وبشكل دوري وعلى مدار السنة

١- **برامج المنظمات والمؤسسات الدولية** :-

تبنت الكثير من المنظمات والمؤسسات الدولية مجموعة من البرامج الداعمة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكلها الخاص من اجل رفع القدرة الانتاجية لدى العاملين على وفق برامج عملية ونظرية تقام في العراق لأصحاب المشاريع الصغيرة القائمة او المزمع اقامتها في المستقبل، وتنوعت هذه البرامج بالأهداف والاساليب باختلاف الانشطة لكل منظمة، ومن هذه البرامج :-

أ- **برنامج وكالة التنمية الامريكية**[٣٥]:-

تبنت هذه الوكالة بالتعاون مع اتحاد رجال الاعمال وغرف التجارة ونقابة المهندسين في بعض محافظات العراق تشكيل فريق عمل لفتح مراكز تطوير الاعمال الصغيرة (SBDC) في بعض المحافظات كتجربة عملية لدعم الاعمال الصغيرة في العراق والتي تعد كبداية لنشاط تلك المنظمة داخل العراق والتي اتخذت من غرف التجارة مقرا لها ، حيث بدأت أعمالها في ٢٠٠٨/٤/١ اذ اشتمل البرنامج على فتح سبعة مراكز موزعة في اغلب محافظات العراق ومنها بغداد, والانبار, والموصل, وبابل, وذي قار, واربيل.

اهداف البرنامج :- يهدف هذا البرنامج الى تطوير قدرات القطاع الخاص من تجار ورجال اعمال واصحاب المشاريع الصغيرة، وكذلك الى فتح الدورات المجانية لأصحاب او مديري الصناعات الصغيرة للتعليم والتثقيف ابتداءً من فكرة المشروع وخطة العمل ودراسة الجدوى له الى عمليات الانتاج والتسويق والاعلان عن السلعة وكذلك كيفية عمل الميزانيات للصناعة والتدرب عليها والتعرف على عمل الحاسوب، اما في مجال الاقراض يسعى البرنامج الى تحقيق الاهداف التالية :-

١- تأسيس صناعة اقراض حديثة من بين المصارف العراقية والتوسع فيها ونشرها في العراق على اكبر قدر ممكن، والتقليل من الاعتماد على اسلوب تقديم الضمانات التي يقدمها المقترض وعدّه اسلوباً تقليدياً للحصول على القرض لتسهيل عملية تمويل الصناعات الصغيرة من

(٣٥) منظمة الازدهار الامريكية، دليل برنامج تطوير الاعمال الصغيرة، بغداد ٢٠٠٨، ص٥٢-٥٣ .

خلال (الضمانات الشخصية) لأصحابها والاعتماد على التسديد من خلال التدفقات النقدية من العمليات الانتاجية للمنشأة وبخاصة اصحاب الصناعات غير المؤهلين للاقتراض من المصارف لارتفاع عنصر الضمانات المطلوبة من قبل المصارف .

٢- يسعى البرنامج الى المشاركة في تذليل المخاطر التي تأتي من عملية الاقراض من خلال دخوله كوسيط في تلك العملية .

٣- يقوم المركز بعمل الوسيط لدى المؤسسات المالية التي يمكن ان تمنح القروض الصغيرة في حال اشتراك المستفيد بالدورات المفتوحة لدى تلك المراكز والتي تعمل بفعالية وبسهولة مع مؤسسات تمويلية تعاونية مثل مؤسسة الاسكان التعاونية (CHF)**التي تمنح القروض بسعر فائدة (١٠%) ([٣٦]).

ب- **برنامج (Sudgeet Aid) الايطالية** ([٣٧]):-

ويهدف هذا البرنامج الى تنمية الصناعات الصغيرة الحديثة وتطويرها، وهو بمثابة مساهمة من الحكومة الايطالية لدعم تلك الصناعات، اذ تم اختيار منطقتين من العراق هما (اربيل، وذي قار) لتطبيق البرنامج ويعد هذا البرنامج من البرامج المهمة لتنمية الصناعات الصغيرة في مجال تصنيع المواد الاحتياطية والصيانة للمكائن والآلات، اذ يتبنى فقط الصناعات القائمة لتطوير امكاناتها في مجالاتها التي تعمل بها (الصيانة)، وتم اختيار مركز التدريب المهني في كل من المحافظتين وتم تجهيزهما بأحدث المكائن والمعدات التي يحتاجها المركز في تحقيق اهدافهماً، وبدأ العمل اعتباراً من ٢٠٠٧/١/٢ وكانت الدورات عبارة عن دورة للتكييف والتبريد ودورتان لصيانة السيارات ودورتان لصيانة المكائن .

تكون مدة الدورات عامة (٤) اشهر صباحاً ومساءً وتدار على ايدي أساتذة ومهندسين من ذوي الاختصاص من داخل المركز وهناك دورات اخرى مثل صيانة الحاسبات وبلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج (١٢١) مستفيداً تم تدريبهم وتأهيلهم كمجموعة من ذوي الاختصاص في مجال الاعمال الصغيرة، اذ يتم اعطاؤهم المحاضرات

---

* وهي مؤسسة تمويلية متنوعة النشاط تعمل في العراق لتقديم القروض الصغيرة لأصحاب المشاريع الصغيرة القائمة او المراد إقامتها وتتراوح قيمة القرض لديها من (٢٠٠٠) دولار امريكي الى (١٠٠٠٠) دولار امريكي وفي حال نجاح المشروع والتزامه بالتسديد بعد الكشف عن وضعه المادي والانتاجي من قبل لجنة دراسة التقييم للمشروع سوف تقوم المؤسسة بتمويل المشروع بقرض اعلى من حجمه الاولي من اجل التوسع به. والموجودة حالياً في بعض محافظات العراق .

(٣٦) مؤسسة الاسكان التعاونية، دليل القرض الصغير، فرع الناصرية ٢٠٠٧، ص٧ .

(٣٧) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مركز التدريب المهني في الناصرية، برنامج Sudgeet Aid الايطالية ٢٠٠٧، صفحات متفرقة .

التي تتخللها الدروس التطبيقية على احدث الطرائق الفنية لمساعدتهم في مجال اعمالهم الإنتاجية .

ج- **برنامج منظمة التنمية الصناعية (UNIDO) :-**

قامت منظمة اليونيدو بالاتفاق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبالاستعانة بمراكز التدريب المهني التابعة للوزارة في معظم المحافظات ولمدة عامين تقريبا من ٢٠٠٦/٤/١ بفتح دورات تدريبية مجانية خاصة بالصناعات الصغيرة .

رابعاً : التقييم الاقتصادي لبرامج الدعم :-

١- عمدت البرامج جميعا الى تقديم الدعم للصناعات الصغيرة بهدف تحسين واقع تلك الصناعات التي يحيطها اثر التغيرات في مناخاتها الاقتصادية التي كانت تعيش تحت مظلتها وتديرها الانظمة المركزية .

٢- اشتركت ضمن هذا البرنامج مجموعة من الجهات الحكومية مثل وزارة المالية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والجهات غير الحكومية كمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية وشركات عالمية كمساهمة منها لدعم الاقتصاد العراقي، وهذا يعني ان هناك فرصة اكبر لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

٣- يتضح من خلال البرامج انها تسعى الى نشر ثقافة جديدة تسود عمل تلك الصناعات والقائمة على اساس التوعية والتثقيف اولاً وهذا ما نلاحظه في برامج منظمات المجتمع المدني وهذا يعد كأساس لتبني خطوات لاحقة مثل فتح الدورات العلمية والعملية للصناعات الصغيرة التي اتخذت مراكز التدريب المهني مركزاً لها بعد تزويده بأحدث المكائن والمعدات والمدارة من قبل اساتذة مختصين ومدربين على تلك التكنولوجيا في بلدانها الأم وكذلك الى حل مشكلات الصناعات الصغيرة على وفق اساليب حديثة .

٤- عملت تلك البرامج على المساهمة في ايجاد حل مشكلة التمويل لتلك الصناعات التي تعد من المشكلات الرئيسة التي تواجهها وهذا يتم من خلال اما ان تكون تلك الجهات الداعمة عاملة على تقديم القروض او دخولها كوسيط للجهات المصرفية المانحة الى القرض .

ان مثل هذه البرامج تزيد امكانية وكفاءة الصناعات الصغيرة في الانتاج وتحسين حالها التنافسي بين المنتجات الاخرى. فعند الرجوع الى خلفية الظروف التي خاضتها تلك الصناعات في العراق وهي ظروف صعبة جدا لا يمكن ان تتخطاها عبر تلك البرامج فقط مالم تكن هناك مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تعقب تلك البرامج، وعلى سبيل المثال ان البلدان المتقدمة مثل امريكا عانت من فشل تلك

الصناعات عند بداية مشروعها الانتاجي وهذا ما ذكرناه سابقا، ولكن عملت على حماية تلك الصناعات من الخسائر على وفق سياسات متنوعة، اذ كانت معدلات الضريبة الكمركية على السلع المستوردة في الولايات المتحدة الامريكية في عقد الاربعينيات تتراوح ما بـــــــين (٣٠-٥٠%) [٣٨]، لحماية منتجاتها من السلع الاجنبية وانخفضت هذه النسبة عندما رأت ان صناعاتها قد خلقت ميزة تنافسية لها في الاسواق المحلية وحاجتها بالنفاذ الى الاسواق الخارجية، اذ عملت على تخفيض تلك الضرائب الكمركية الى دون (١٠%) تحسبا من البلدان الاخرى للعمل بالمثل، وبالتالي نادت الى تحرير التجارة لكونها رأت المصلحة في ذلك. وكذلك عملت اليابان لدعم الصناعات الصغيرة بأسلوب ضمان التسويق لمنتجاتها على وفق اتفاقات تعمل عليها الحكومة مع تلك الصناعات الصغيرة وحمايتها من السلع الاجنبية الداخلة الى البلد لمواجهة المنافسة وبعض ممارسات الدول بإتباع سياسة الاغراق، اذ تعد مثل هذه السياسة تحديا كبيرا امام تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا وهي في طور تنميتها، اما من ناحية عمل مراكز التدريب في كثير من بلدان العالم فكان لها الدور الكبير في تنمية قدرات العاملين للصناعات الصغيرة وبخاصة عند مراحلها الاولى، وعلى هذا تطورت مهمات تلك المراكز وانشاء ما يسمى اليوم بحاضنة الاعمال الصناعية والتي تهتم بشؤون الصناعات الصغيرة والاعتناء بها ولمدة تصل الى خمس سنوات تكون فيها الصناعة قد وصلت الى مرحلة الاعتماد على امكاناتها الذاتية وشق طريقها في السوق، ويأتي من خلال حزمة متكاملة من الخدمات تقدم اليها اثناء احتضان تلك الصناعات.

خامساً : امكانية اقامة حاضنات الاعمال لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

ادركت معظم البلدان النامية، لاسيّما العربية منها اهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الاعمال في تنمية قطاع الصناعات الصغيرة واكتساب التكنولوجيا الحديثة، لذلك سعت الى الاستفادة من التجارب العالمية على الرغم من كونها وصلت الى مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي قياسا بحالة الاقتصاد العراقي .

اما بالنسبة للعراق فان الاقتصاد العراقي بأمس الحاجة لمثل هذه الاليات، لما يعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية اذ ان الصناعات الصغيرة لا تستند الى قاعدة او جهة راعية في مواجهة المشاكل

(٣٨) جيمس جوارتيني– ريجارداستروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن، د. عبد العظيم مصطفى، الرياض، دار المريخ ،ص٥٢٤ .

التقليدية المتمثلة بنقص التمويل والخبرات الادارية والفنية من جهة، ومشاكل العصر المتمثلة بالتنافسية العالمية وتحرير التجارة ورفع كافة انواع الحماية والدعم، فضلا عن التطور التكنولوجي المتسارع وما يرافقه من تغيرات في الطلب على المنتجات، حيث ان الميزة التنافسية اصبحت تعتمد على المكون المعرفي وليس على ما يمتلك البلد من موارد طبيعية واقتصادية .

وان الضعف الذي تعاني منه الصناعات الصغيرة والمتوسطة, وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن اغلاق العديد من المعامل والمصانع في ظل سياسة الاغراق اللامدروسه التي يعاني منها السوق العراقي تستوجب البحث عن آليات جديدة وفعالة لمواجهة الاوضاع الاقتصادية المتردية لهذا القطاع الحيوي, وتعد حاضنات الاعمال احدى الحلول العلمية المقترحة لتخطي الصعوبات والعقبات المالية والفنية والبشرية والتكنولوجية وحتى التسويقية التي تؤثر سلبياً على نشاط هذه الصناعات وتحد من دورها التنموي في الاقتصاد الوطني .

اذ نجد ان نجاح المشروع الصناعي الخاص عملية معقدة في ظل الانفتاح الاقتصادي وحرية انتقال السلع وتبدل الطلب العالمي, الامر الذي يشكل عائقاً امام قدرة هذه المشاريع على الاستمرار في نشاطها ونفاذ منتجاتها الى الاسواق المحلية, فغالباً ما تكون هذه الصناعات ذات قدرات تنظيمية ومالية وادارية محدودة, اذ يكون صاحب المشروع هو المدير الذي يتولى ادارة المشروع دون الحاجة الى فريق اداري كفوء يهتم بكافة جوانب المشروع الادارية والتنظيمية والمالية, فضلا عن رسم خطط للنهوض بهذا المشروع وتطويره وفقاً للأساليب الحديثة في الانتاج.

ورغم اهمية المشاريع الصغيرة الخاصة في مواجهه الكثير من الكلف الاقتصادية والاجتماعية لما تتميز به من خصائص, فأن من السمة الغالبة لها في الدول النامية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص, هي انها تعمل في انشطة تقليدية تفتقر الى الكفاءة والفاعلية وفي الوقت الذي تعاني فيه اغلب هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تدهور في قدرتها التنافسية حتى في السوق المحلية فقد واجهت المشاريع الصغيرة في العراق العديد من التحديات عرقلة ادائها, والمتمثلة بالمعوقات العامة والتي من ضمنها القيود المتعلقة بالوصول الى المدخلات والائتمان والعمالة واسواق لتكنولوجيا المعلومات ونقص انظمة التدريب المهني والتعليمي فضلاً عن سياسات الاستيراد والتصدير والضرائب وادارتها, وهناك المعوقات التمويلية وهي عدم توفر

الموارد المالية بسبب عدم قدرة او رغبة المصارف العراقية الى تقديم القروض المطلوبة لهذه المنشآت بسبب عدم وجود ضمانات عقارية لدى ملاك المنشآت وتقلبات اسعار صرف الدينار العراقي [٣٩] .

ان العراق يتمتع بقاعدة علمية واقتصادية ملائمة لقيام حاضنات اعمال ناجحة، اذ انه يزخر بالاكاديميين والباحثين والخبرات العلمية المعطلة والتي تفتقر الى جهة منظمة تأخذ على عاتقها تسويق البحوث الى الجانب التطبيقي، كما ان هناك عدداً كبيراً من الجامعات التي تمتلك كليات وأقساماً فنية وتطبيقية مستعدة لتقديم الاستشارات والقيام بالأشراف على منظومة من الحاضنات .

اما من الناحية المادية فان العراق يمتلك شركات كبيرة تم تسريح اغلب العاملين فيها وهي حاليا شبه معطلة يمكن ان تكون مكانا مناسبا لإقامة الحاضنات. ولغرض ضمان نجاح هذا المشروع لا بد من دراسة بعض المقومات الاساسية اللازمة والتي يمكن تلخيصها بالاتي:-

١- **قبول الحاضنة في المجتمع :** يعتبر القبول المجتمعي واكتساب الثقة بالحاضنة، احد المقومات الاساسية لنجاح عمل الحاضنة، اذ انه لا بد من اقناع المجتمع بان عمل الحاضنة هو انعكاس لأهدافهم الاقتصادية والاجتماعية وتستطيع مؤسسات المجتمع المدني ، ومن ضمنها الرابطات المهنية وغرف التجارة والصناعة ان تقوم بدور فعال في هذا المجال من خلال إنشاء أجهزة وشبكات متخصصة للترويج لعمل الحاضنات وتعزيز مفهوم الحاضنة كوسيلة لتشجيع وتطوير الخبرات [٤٠] .

لقد أثبتت إحدى الدراسات التي أعدت في هذا المجال، والتي أخذت عينة عشوائية تتكون من أربعين وحدة إنتاجية صغيرة في محافظة كربلاء، قبول وترحيب القطاع الخاص بمثل هذه المبادرة التي تعتبر وسيلة لتذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه العملية الإنتاجية في العراق، فقد أظهرت نتيجة الاستبيان إن ٧٥% من أصحاب الوحدات الإنتاجية الصغيرة يرحبون بشدة بإنشاء حاضنة أعمال في محافظة

---

٣٩) ابراهيم موسى الورد, استتراتيجية مقدمة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق, مجله بغداد العلوم الاقتصادية والادارية, العدد ١٢, ٢٠٠٩ ص٩.

٤٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : تقرير فني، اجتماع الخبراء بشان تنسيق السياسات التكنولوجية من اجل زيادة الانتاجية والقدرة التنافسية في سياق اتجاهات العولمة، مبادرات لبناء القدرات في القرن الحادي والعشرين، بيروت ١-٣ تشرين الثاني، نوفمبر، ٢٠٠٠ ، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١. ص٤٢ .

كربلاء، في حين إن ٢٥% يرحبون بإنشائها أي إن نسبة الموافقة والقبول المجتمعي هي ١٠٠% [٤١].

٢- **ملكية الحاضنة :** تختلف ملكية الحاضنة بحسب الاهداف المرسومة لها، فاذا كانت تهدف الى توليد مردود استثماري للقائمين عليها، فلابد ان تكون ذات ملكية خاصة، اما اذا كانت تهدف الى تخريج وحدات انتاجية ناجحة تحقق التنويع الاقتصادي، وتخلق فرص عمل للعاطلين فضلا عن تعزيز التكنولوجيا في المحافظة او المنطقة الجغرافية الموجودة فيها فتكون في هذه الحالة ذات ملكية عامة، ولغرض انجاح مشروع الحاضنات في العراق لا بد من تدخل الدولة بصورة مباشرة من خلال امتلاك تلك الحاضنات، اذ انه ليس هناك قاعدة يمكن للقطاع الخاص ان يبدا منها ، ولاسيّما بعد الدمار الكبير الذي لحق بالبنية الاساسية في العراق وفي مقدمتها الكهرباء، والوقود اللذان يمثلان اهم المدخلات في قطاع الصناعات الصغيرة، كما ان امتلاك الدولة للحاضنات يمكنها من اثبات وجودها في السوق وعلى المستويات المالية و القانونية والتنظيمية والتكنولوجية *.

لقد اثبتت الدراسة المذكورة سابقا ان ٥٠% من اصحاب الوحدات الانتاجية الصغيرة في كربلاء يفضلون امتلاك الدولة لحاضنات الاعمال، ويرون في ذلك نوعاً من الجدية في حل مشاكلهم، في حين ان ٣٠% يفضلون قيام القطاع الخاص بمثل هذا المشروع لسهولة الاجراءات والابتعاد عن البيروقراطية والروتين، اما الـ ٢٠% فيفضلون ان تكون المبادرة ذات طابع مختلط لتحقيق المزاوجة بين خبرة القطاع الخاص وامكانية الدولة [٤٢].

٣- **رسوم الحاضنة** : يطلع صاحب الوحدة الانتاجية الصغيرة الراغب بالانضمام للحاضنة على قيمة الرسم الواجب دفعه مقابل عضويته في الحاضنة، بعد تقديمه معلومات مختصرة عن طبيعة المصنع ومؤهلاته وخبراته وعدد العاملين لديه، ويتم تحديد قيمة الرسم المفروض من قبل هيئة خاصة تقوم بمراجعة حسابات عمليات الحاضنة بما يضمن المواءمة بين المصروفات والدخل المتحقق، وبما يكفل ضمان الاستمرارية في عمل الحاضنة، وحيث ان معظم الحاضنات تتقاضى

---

٤١) كاظم البطاط، صفاء الموسوي : قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء، نحو قبول حاضنات الأعمال، بحث غير منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٠٧، ص٢٧

(٤٢) د.كاظم البطاط، د.صفاء الموسوي، مصدر سابق ص٢٩ – ٣٠ .

رسوما اقل من القيمة السوقية للخدمات المقدمة فمن الضروري الالتزام الصارم بدفع الرسوم .[٤٣]

وقد اثبت استطلاع اجري في هذا الصدد استعداد قطاع الصناعات الصغيرة بواقع ١٠٠% لدفع الرسوم المحددة من قبل الحاضنة لما يرون فيها من حل للمشكلات والمعوقات التي تواجههم .[٤٤]

الترابط بين أنواع خدمات الحاضنة : تنقسم الخدمات التي تقدمها حاضنات الاعمال الى قسمين [٤٥]:

(١) خدمات تشغيلية : وهي تلك الخدمات التي تبرز الحاجة لها في العملية الانتاجية اليومية والمتمثلة بالجانب الاداري والقانوني والتكنولوجي .

(٢) خدمات استراتيجية : وهي التي تستخدمها الصناعات الصغيرة بهدف التخطيط للشؤون المتوسطة والبعيدة المدى بهدف تحسين نوعية وكمية الانتاج والنفاذ الى الاسواق البعيدة، وتتضمن تصاميم الانتاج، والتوسع في العملية الانتاجية، والسعي للوصول الى مصادر التمويل المتنوعة .

٤- **موارد بشرية ومالية :** ان دولة مثل العراق وما تتمتع به من امتلاك موارد مالية نفطية ضخمة وموارد بشرية وذات كفاءات عالية من مختلف الاختصاصات من خبراء ومهندسين وفنيين واداريين, وهم من اعداد العاطلين عن العمل بسبب قرارات الادارة الامريكية في العراق بحل بعض الوزارات والهيئات بعد احداث عام ٢٠٠٣ مثل تسريح كادر هيئة التصنيع العسكري وما تملكه من كوادر ذات كفاءات عالية, حيث يمكن الاستفادة منهم في مجال تبني انشاء الحاضنات فضلاً عن وجود مباني ضخمة متروكة دون استغلال الاماكن استغلالها كبنى للحاضنات .

٥- **جامعات ومعاهد ومراكز البحوث :** حيث يمتلك العراق بنى تحتية متمثلة بالجامعات الحكومية ومؤسسات البحث والتطوير ومراكز البحوث ومعاهد من اجل تحويل البحوث من المختبرات الى الحيز العملي والتطبيقي, كما ان هناك عددا كبيرا من الجامعات تمتلك كليات واقسام فنية وتطبيقية مستعدة لتقديم الاستشارات, وحسب تطبيق المعايير العلمية في ضرورة انشاء جامعة واحدة لكل مليونين من السكان فأن وجود اكثر من ٢٠ جامعة ومالا يقل عن ٣٠ من المعاهد

---

(٤٣) نبيل محمد شلبي, نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة الى ندوة واقع المنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤ ص٧ .

(٤٤) كاظم البطاط، صفاء الموسوي، مصدر سابق ص٣١ .

(٤٥) لجنة الوكالات المانحة لتطوير المؤسسات الصغيرة : الخدمات الداعمة لاعمال المؤسسات الصغيرة، المبادئ التوجيهية لتدخل المانحين، بيروت، لبنان، ٢٠٠١, ص١ .

التكنولوجية, يعني وجود زائد في عدد الجامعات وهذا يساعد على القيام بالأشراف على منظومة من الحاضنات في العراق .

وفي هذا الاطار لابد من وضع مجموعة من الحلول المقترحة لقيام حاضنات الاعمال وبالتعاون بين مختلف الجهات المعنية وكالاتي :

ت	الحلول المقترحة لا قامة حاضنات الاعمال الصناعية	الجهة المنفذة
١	انشاء هيئة حكومية خاصة تعني بأنشاء الحاضنات ومتابعة سيرة عملها وتوفير متطلبات نجاحها	وزاره المالية, وزاره الصناعة, وزاره التجارة, دائرة تطوير القطاع الخاص
٢	توفير قاعدة بيانات ومعلومات لكل ما يتعلق بتأسيس وانشاء وقيام المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة, وابراز التحديات والمعوقات التي تؤثر على نشاطها	وزاره التخطيط والتعاون الانمائي, اتحاد الصناعات, اتحاد رجال الاعمال, اتحاد الغرفة التجارية
٣	تنظيم عملية انشاء وتأسيس المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة	وزارة الصناعة, اتحاد الصناعات, اتحاد رجال الاعمال
٤	تفعيل اجراءات قياس الجودة والسيطرة النوعية للحماية من السلع الرديئة والحد من الغش التجاري والصناعي	وزاره التجارة, هيئة الكمارك
٥	توفير الكوادر الادارية وتدريب العاملين على الاساليب الحديثة في الانتاج لتطوير كفاءتهم الانتاجية والخدمية.	وزاره العلوم والتكنولوجيا, وزاره العمل والشؤون الاجتماعية, النقابات العمالية .
٦	اعتماد التكنولوجيا الحديثة في العمليات الانتاجية, وتطوير الفنون الانتاجية وفقا للتطورات الصناعية العالمية	وزاره العلوم والتكنولوجيا, وزاره الصناعة, وزاره التجارة واتحاد الصناعات
٧	تحديث كافة القوانين والتشريعات والانظمة الحكومية التي تنظم عمل هذه المشروعات, بما يسهم في تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف الفروع الصناعية من خلال منح الافضلية والاولوية للمستثمر الخاص المحلي	وزاره العدل, وزاره الصناعة

المصدر : ثائر محمود رشيد, ايناس محمد رشيد, استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع اشاره الى تجربة العراق, مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد ٥ العدد ١٠, ٢٠١٣ , ص١٤٩.

(الاستنتاجات)

١- تعد حاضنات الاعمال آلية جديدة وفعالة للارتقاء بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديمها منظومة متكاملة من حيث الخدمات والمقومات والتمويل التي تختلجها ولاسيما في المراحل الاولى من مرحلة الانشاء .

٢- هناك حاجة ملحة إلى تنويع الاقتصاد العراقي، لان القطاع النفطي لا يمكنه أن يوفر فرص عمل كافية للقوى العاملة كما في القطاعات الأخرى، ولاسيما الصناعات الصغيرة التي تتميز بانخفاض تكلفة

وديمومة الوظائف التي تخلقها بالإضافة الى عدم توفر التمويل اللازم وبشروط ميسرة للمشروعات الصغيرة سواء او المتوسطة في اي بلد.

٣- ان اعادة تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يحتاج الى اعادة تنظيم وفق قنوات ادارية وفنية مع متابعة من قبل هذه القنوات وبالتالي منحها الغطاء القانوني الذي يدعمها ويشجعها بشكل اكبر واداة فعالة لتحقيق قيم مضافة للاقتصاد الوطني .

٤- انخفاض اعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام يعود الى الاوضاع الامنية المتردية الذي انعكس سلبا على الواقع الاقتصادي العراقي وايضا الى سياسة الاستيراد العمياء المنافسة للصناعة المحلية كما لايمكن قيام الصناعات الا في ظل الحماية الجمركية والدعم الحكومي للمنتج من خلال استير اد فقط المواد الاولية التي لايمكن انتاجها محليا.

٥- عدم وجود حاضنات الاعمال في العراق ولكن هناك مبادرة باتجاه بناء حاضنات الاعمال اذ ان العراق يمتلك مقومات نجاح بناء الحاضنة, ومن موارد مالية وبشرية وجامعات ومراكز بحوث وغيرها.

٦- تعمل حاضنات الأعمال على إدخال المعرفة كأحد عوامل الإنتاج من خلال اكتساب ونقل التكنولوجيا الحديثة كما أنها تساعد في إيجاد علاقة بين الوحدات الإنتاجية المحتضنة تؤدي إلى تحسين كفاءتها من خلال التعلم المتبادل .

٧- إن التجارب العالمية الناجحة في حاضنات الأعمال تدل على إمكانية إقامتها في أي بلد توجد فيه منشات اقتصادية صغيرة بحاجة إلى خدمات الدعم المالي والإداري والتسويقي والفني والاستشاري.

٨- يمكن للعراق الاستفادة من التجارب العربية والعالمية بإقامة حاضنات الأعمال التي ثبت جدواها في مواجهة التحديات التي ينطوي عليها التغير الاقتصادي العالمي والإقليمي.

(التوصيـــــات)

من اجل تفعيل دور الحاضنات ودعم ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق ينبغي الاخذ بالتوصيات التالية:

١- يجب القيام دراسة مدى امكانية وجدوى اطلاق مشروع الحاضنة قبل انشاء اي حاضنة بحيث يجب ان تتطابق طبيعة الحاضنة مع الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة ويجب وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها تتناسب مع الظروف المحلية

ومراعات الجدوى الاقتصادية واعطاء الاولوية للمؤسسات القادمة على النحو التي يحقق فرصا اكبر للعمل .

٢- تشجيع القطاع الخاص من خلال الجمعيات ومؤسسات ورجال الاعمال على اقامة الحاضنات من خلال التعاون مع الجمعيات المحلية .

٣- الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حاضنات الاعمال والمطبقة في الاقتصاديات المشابهة .

٤- صياغة مجموعة من التشريعات والقوانين والاجراءات والتعليمات التي تهتم في توفير بيئة قانونية مؤاتية لنشاط الاستثمار وتحفيزه من حيث التراخيص والتسهيلات الضريبية وتسهيلات البنى الارتكازية .

٥- ايجاد جهة تنسق تضم عدد من الجهات ذات العلاقة مثل الوزارات او شبة الرسمية كمؤسسات الاقراض والقطاع الخاص كالمصارف والمنظمات الاهلية كالغرف التجارية والصناعية والاتحادات لتجمع كل تلك الجهات تحت مسمى (هيئة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة).

٦- التأكيد على اقامة حاضنات الاعمال بالقرب من الجامعات ومراكز البحوث لتحقيق هدف مزدوج يتمثل باستخدام الوحدات الانتاجية المحتضنة كتجارب لتحويل نتائج البحوث الى منتجات وخدمات تجارية من ناحية، وتهيئة البيئة لتدريب اصحاب الوحدات الانتاجية الناشئين من ناحية اخرى .

٧- انشاء بنك خاص بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقضي على اكبر مشكلة تعاني منها وهي التمويل ويكون هذا البنك على علاقة مباشرة بالحاضنة.

٨- على الحاضنات تحديد اهدافها وغاياتها بوضوح وبساطة لضمان الانسجام والتناغم بين رغبة اصحاب الوحدات الانتاجية المحتضنة، وتحقيق الاهداف المرسومة للحاضنة، ويقع ذلك على عاتق المجلس الاستشاري الموجود في الحاضنة والذي يمزج بين اصحاب الشان من القطاعين العام والخاص، كما ان تحديد معايير القبول في الحاضنة يجب ان تتم على اساس نوع المنتج وامكانية تسويقه وملاءمته مع الوحدات الانتاجية الاخرى داخل الحاضنة، فضلا عن تحديد مدة الاحتضان لتخريج المشروعات من الحاضنة بما يتلائم مع خصوصية الانواع المختلفة من الوحدات الانتاجية والظروف المحيطة بها.

٩- دعوة وزارة الصناعة العراقية لإنشاء هيئة متخصصة للصناعات الصغيرة، تقوم بالإشراف على منظومة من الحاضنات التي تخّرج وحدات إنتاجية صغيرة ناجحة ترفد السوق المحلية بالسلع والخدمات التي تعوض نوعا ما عن الاستيرادات وتقوم بتشغيل إعداد من الأيدي

العاملة. فلابد من الاستفادة من تجربة جنوب شرق آسيا في تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وعدم ترك السوق في حالة فوضى وعشوائية .

(المصـــــادر)

١- احمد عبد الرحمن علي الجودر,الاسس التخطيطية في اختيار مواقع حاضنات الاعمال, دور صناعة الاعمال, المؤتمر السنوي السادس, الابداع في التجدد والتنمية الانسانية, عمان, ٢٠٠٥.

٢- احمد ابن قطاف, اهمية حاضنات الاعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة محمد بوضياف المسيلة,٢٠٠٧ .

٣- احمد يونس درويش, التجربة المصرية في انشاء الحاضنات, ملتقى تنمية الموارد البشرية, صندوق تنمية الموارد البشرية, متاح على الموقع WWW.HRDFSA.COM.WS3P2.PPT.

٤- ابراهيم موسى الورد, راوية عبد الحليم الياس, استراتيجية مقترحة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العراق, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد ١٢, ٢٠٠٦ .

٦- بسمه فتحي عوض, دور حاضنات الاعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة, فلسطين, ٢٠١٥.

٧- تقرير الجمعية الوطنية للحاضنات الاعمال الامريكية, اثر حاضنات الاعمال في الولايات المتحدة, دروس للبلدان النامية .٢٠٠٩..

٨- ثابت حامد الجدار, القطاع الصناعي الخاص واهميته في التنمية الاقتصادية, مجلة المنصور, كلية المنصور الجامعة, العدد ٥, ٢٠٠٢.

٩- جواد نبيل, اداره وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, بيروت, مجد المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, ٢٠٠٧.

١٠- جمهورية العراق, وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي الاحصائي وتكنولوجيا المعلومات, تقرير المنشأة الصناعية والمتوسطة لعام ٢٠١٥ .

١١- جيمس جوارتيني – ريجارداستروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن، د. عبد العظيم مصطفى، الرياض، دار المريخ .

١٢- حسين رحيم, نظم حاضنات الاعمال كألية لدعم التجديد التكنولوجي, مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير, العدد ٢. ٢٠١٠ .

١٣- دردیرة صالح, الحاضنات واهميتها لتطوير المشروعات الصغيرة, الملتقى الاقتصادي, غزه, ٢٠٠٢.
١٤- رمضان السنوسي، عبد السلام بشير، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة دار لكتب الوطنية، بنغازي– ليبيا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.
١٥- زكريا مطلك الدوري, احمد علي صالح, اداره الاعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي, عمان دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, الطبعة العربية ٢٠٠٩ .
١٦- ستار جبار، معالجة مشكلة البطالة، مجلة العرب والمستقبل, مركز دراسات وبحوث الوطن العربي, العدد٨,٩ ايلول ٢٠٠٤ .
١٧- شريف غياظ. حاضنات الاعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, مجلة ابحاث اقتصادية وادارية, العدد ٦٠. جامعة بسكره , ٢٠٠٧ .
١٨- صندوق النقد العربي, واخرون, التقرير الاقتصادي العربي الموحد, ٢٠١١ .
١٩- عاطف الشبراوي ابراهيم, حاضنات الاعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية, منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم الثقافية, ايسبسكو, ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥ .
٢٠- عبد السلام ابو قحف, اسماعيل السيد واخرون, حاضنات الاعمال, فرص جديدة للاستثمار وآليات الدعم لمنشأة الصغيرة, الدار الجامعة للطباعة والنشر,٢٠٠١ .
٢١- عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي, دور حاضنات الاعمال في دعم المنشآت الصغيرة, ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتة – الغرفة التجارية الصناعية بالرياض, السعودية, ٢٠٠٢ .
٢٢- عبد الحميد برحومة, واقع حاضنات الاعمال التقنية في الجزائر وسبل تغييره في ضوء التجارب العالمية الملتقى الدولي, المقاولاتية اليات الدعم والمساعدة انشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق, جامعة بسكرة,٢٠١١.
٢٣- عبد السلام بشير, العولمه وحاضنات الاعمال, مطبعة الاشعاع الفني, ص١, مصر, ٢٠٠٢.
٢٤- عبد الجبار الحلفي, السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم, مجلة العلوم الاقتصادية, مركز الدراسات الخليج, العدد ١٣, مجلد ٨, ٢٠١٣.

٢٥- فلاح خلف الربيعي, سبل النهوض بدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق متاح على الموقع, الشبكة الدولية www.ahewar.com.
٢٦- قاسم كريم, دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية, جامعة حسيبه بن ابو علي بالشلف, ٢٠٠٦.
٢٧- محمد بن بوزيان، الطاهر زياني، مداخلة بعنوان **"دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ١٧- ١٨ أبريل ٢٠٠٦.
٢٨- منى رضوان النخالة, واقع حاضنات الاعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى الشباب في قطاع غزه, بحث مقدم الى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين, ٢٠١٢ .
٢٩- محمد صالح الحناوي وأخرون, حاضنات الاعمال, الدار الجامعية للطباعة والنشر, مصر, ٢٠٠١ .
٣٠- منتدى البحوث الاقتصادية ٢٠٠٠، القطاع غير الرسمي، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مقترح للبحث المقارن، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
٣١- منصور رعد شوقي, نمو وتعزيز نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الابداع والابتكار تجربة العراق, ورقة عمل مقدمة الى الملتقى الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة, الجزائر, ٢٠١٠.
٣٢- مؤسسة الاسكان التعاونية، دليل القرض الصغير، فرع الناصرية ٢٠٠٧ .
٣٣- منظمة الازدهار الامريكية، دليل برنامج تطوير الاعمال الصغيرة، بغداد ٢٠٠٨ .
٣٤- كاظم شمخي عامر, القروض الصغيرة والمشاريع المولدة للدخل المعالجات الناجحة للبطالة والفقر, المركز الوطني للبحوث والدراسات, الطبعة الاولى, بغداد ٢٠٠٧ .
٣٥- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مركز التدريب المهني في الناصرية، برنامج Sudgeet Aid الايطالية ٢٠٠٧ .
٣٦- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دليل القروض الصغيرة، بغداد ٢٠١٠.

٣٧- وزاره التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة (٢٠١٣, ٢٠١٤, ٢٠١٥).
٣٨- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة لسنة ٢٠١٥.
٣٩- نبيل محمد شلبي, نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة الى ندوة واقع المنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤.
٤٠- كاظم البطاط، صفاء الموسوي : قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء، نحو قبول حاضنات الأعمال، بحث غير منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٠٧.
٤١- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة لسنة ٢٠١٥، تشرين اول ٢٠١٥.
٤٢- لجنة الوكالات المانحة لتطوير المؤسسات الصغيرة : الخدمات الداعمة لاعمال المؤسسات الصغيرة، المبادئ التوجيهية لتدخل المانحين، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.
41- Centre for Economic and Social Services,2010,Global good practice in Incubation policy development and implementation,the world bank.washington,U.S.A .
42- marina lavrow and sherry sample ,business incubation mtrend offad .OTTAWA-CANADA-MBA,August2000 .
43- **Source**: Gonzalez, Marisela & Lucea, Rafael, (2001), The Evolution of Business Incubation, Working Paper, March .